جامعة مولاي إسماعيل
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵎⵓⵍⴰⵢ ⵉⵙⵎⴰⵄⵉⵍ
UNIVERSITÉ MOULAY ISMAÏL

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
FACULTÉ DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES

مسلك التاريخ والحضارة

السداسي الرابع

محاضرات في النظريات الاقتصادية

ذ. فؤاد قشاشي

السنة الجامعية: 2020- 2021

تقديم:

انشغل الإنسان على مر العصور بمحاولة فهم وحل التناقض بين حاجاته المتعددة والمتزايدة (بفعل النمو الديموغرافي مثلا) من جهة، وحجم الموارد القادرة على تلبية هذه الحاجيات. مما أدخل المجموعات البشرية في صراعات من أجل التحكم في الطبيعة، أو في حروب واصطدامات فيما بينها بغرض توفير الموارد وتجاوز نذرتها (خاصة مع بروز الملكية الخاصة وفائض القيمة). وقد تولد عن هكذا وضعية مشكلات اقتصادية ارتبطت في مجملها بالإنتاج وحجمه والنقود والمبادلات الداخلية والخارجية.

تفاعل الإنسان مع هذه الظواهر/المشكلات الاقتصادية وفق إمكاناته المعرفية وشروطه المادية والتاريخية المحددة لكل فترة زمنية، إذ يحبل تاريخ الفكر الاقتصادي بنماذج لدراسات وتفسيرات، تروم فهم وتحليل القوانين التي تتعلق بإنتاج الثروة المادية وتوزيعها لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية على مر العصور والحقب التاريخية، بحيث تم بسط طروحات وأفكار ورؤى مختلف المفكرين حول المشكلات الاقتصادية التي تواجه الكائن البشري في مسار سعيه للحصول على فرص عيشه ومعيشة.

1- شبكة مفاهيم الفكر الاقتصادي:

أسهم التأريخ للفكر الاقتصادي في دراسة تطورات الأفكار والمعارف النظرية التي توضح العلائق التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وتحديد الاتجاهات الفكرية حول المشكلات والأوضاع الاقتصادية والنظم الاقتصادية، مما أغنى الحقل المفاهيمي والدلالي للقاموس الاقتصادي وأطره النظرية. وعليه سنتوقف في هذا الصدد على أهم المفاهيم (Concepts) التي تخترق حقل تاريخ الفكر الاقتصادي وأنساقه المعرفية:

المشكلة الاقتصادية: وضعية محددة في الزمن ترتبط بالندرة في الموارد ومحاولة تطويع الطبيعة أو الصراع بين المجموعات البشرية لتجاوز فترة القلة، وبالتالي إحداث أنظمة اجتماعية واقتصادية لإشباع حاجات الفرد والجماعة، إذ ينطوي كل نظام إج. واقتصادي على مفاهيم ودلالات تعكس الشروط التاريخية لتبلوره.

الفكر الاقتصادي: مجموع الأنساق الفكرية/ أو أفكار معينة تعكس تصورات الجماعات والأفراد لشروطهم الاجتماعية والتاريخية، ونظرتهم لحل المشكلات الاقتصادية منذ أقدم العصور، أي انطلاقا من الحضارات الشرقية القديمة، وكذا الرومان والإغريق أساسا مع أفلاطون وسقراط إبان فترة أزمة النظام العبودي. علاوة على السكولائيين (Les scolastiques) وأفكار توماس الأكويني وتمثلاته أو دفاعه عن توجهات وغايات الكنيسة، مرورا بالتصورات المركنتيلية وترافعها عن التجارة بغرض الحصول على المعادن النفيسة الموجودة في العالم كركيزة لقوة الدول وتفوقها. وصولا للأطروحات الداعية إلى الحرية الاقتصادية وتأييد النظام الرأسمالي بدون قيود، متبوعا بأفكار وتصورات الفيزوقراطيين

(Les physiocrates) المستندة على الأرض كأساس محدد لإنتاج الثروة، وانتهاء بالمدارس الحديثة المجددة للأطروحات الرأسمالية وتنقيحها، وأيضا اجتراح تصورات النظام الاشتراكي والماركسي باعتباره ونظرية نقدية تتجاوز أسس الرأسمالية، عبر حل التناقض بين قوة العمل ورأس المال في إطار ملكية جماعية لوسائل الإنتاج.

- النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي:

+ التحليل الاقتصادي: ارتبط في بعده العام بالاقتصاد السياسي الذي يكشف تطورات أنظمة الإنتاج وعلاقات الإنتاج، ويفسر العلائق التي تربط المتغيرات والظواهر الاقتصادية والقوانين العامة التي تحكمها، وإعمال مفاهيم ونماذج وتصورات نظرية لهذا التحليل الاقتصادي، مما يقود إلى بناء نسق معرفي نظري علمي يمكن التواضع عليه بالنظرية الاقتصادية.

+ **النظرية الاقتصادية:** مجموع الدراسات العلمية التي تروم الكشف عن القوانين التي تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية المختلفة لنظام اقتصادي في بعده العام أو الجزئي، من خلال اتباع خطوات التعريف والفرضية والخلاصات. وقد تعددت الاتجاهات في تحديد النظرية، فمثلا يرى الاقتصادي الفرنسي بيرو ضرورة التمييز بين النظرية والمذهب، بمعنى الفصل بين معرفة الواقع أي التفسير (النظرية) وبين الحكم عليه أي التقدير (المذهب). كما ذهب في نفس الاتجاه أيضا المفكر الاقتصادي "لاجوجي" في كتابه "النظريات الاقتصادية"، مؤكدا أن عناصر الفكر الاقتصادي تتجلى في النظرية والمذهب والمنهج والسياسة الاقتصادية. معرفا إياها (هذه العناصر) كالآتي:

* **النظرية**: ذات مضمون علمي، إذ يعمل العلم على دراسة القوانين التي تحكم الظواهر، بينما النظرية تدرس القوانين التي تتحكم بالظاهرة وتفسر آليات عملها، فالنظرية إذن علمية وتشكل أيضا مضمون علم الاقتصاد.

* **المذهب**: يحمل أبعادا أخلاقية بالمعنى العام للكلمة أي قيمي، يتوخى إصدار حكم ما على نظام اقتصادي رفضا أو قبولا استنادا إلى مثل عليا.

* **المنهج:** ينطوي على مجموع أدوات وأساليب التحليل التي يتعين استخدامها للإحاطة بالظاهرة الاقتصادية وتفكيكها، ويستدعي في ذلك أيضا علوما أخرى، بحيث تأثر المنهج الاقتصادي بالمناهج الفلسفية كالاستنباط والاستقراء خلال الفترة الرومانية واليونانية، واستند المنهج الاقتصادي إبان فترة آدم سميث على العلوم الميكانيكية (بشكل آلي)، مما جعل المنهج الاقتصادي منهجا ميكانيكيا (يحلل القوانين والأحداث بعيدا عن الإرادة الإنسانية بينما يشير الواقع أن مجموع الأحداث والقوانين تتدخل فيها إرادة الإنسان). ومع اتساع آفاق العلوم الطبيعية مع فتوحات داروين أصبح المنهجي الاقتصادي يتخلى عن مبادئ علم الميكانيكا لصالح إعمال أساليب وأدوات البيولوجيا (أصل الإنسان). وعقب ازدهار

علم الرياضيات وقواعد النسبية مع "إينشتاين" انفتح المنهج الاقتصادي على الرياضيات بشكل واسع، علاوة على علوم جديدة تستخدم في الاقتصاد تعد الرياضيات قاعدتها الأساسية.

- **تاريخ الفكر الاقتصادي:** يشمل عملية تأريخ تطورات الأفكار والتصورات التي صاغتها المجموعات البشرية عبر الأزمنة والأمكنة، وذلك في سياق معالجة مشكلاتها الاقتصادية وأنماط التفكير والتمثلات لمعيشها وسبل توفيره، وما ينطوي عليه هذا الفكر من مستويات فلسفية وسياسية ودينية أو غيبية أحيانا، إذ لا يفترض بالضرورة أن يكون هذا الفكر علميا بامتياز لأن أسس المنهج العلمي في الفكر الاقتصادي مسالة حديثة الانتشار، وعليه لا غرابة في تناوله للقضايا الاقتصادية انطلاقا من خلفيات أخلاقية ودينية تقود إلى إصدار أحكام قيمية بدل دراسة الظاهر أو المشكلة الاقتصادية وأسبابها في شقها الكلي أو الجزئي. كما يشمل تاريخ الفكر الاقتصادي مختلف تصورات الفكر الاقتصادي الإنساني عبر العصور؛ كالفيلسوف "أرسطو" مثلا الذي قام بدراسة وتحليل الأفكار المتعلقة بفن اكتساب الثروة، وتساءل عما إذا كان من الأفضل أن تُترك الملكية في أيدي من أسماهم بالفئات الخاصة أو العوام. أما في العصور الوسطى، فقد جادل علماء المذاهب مثل "توما الأكويني" أنه من الالتزام الأخلاقي أن يتم بيع السلع بسعر عادل. أما الفيلسوف والاقتصادي الإسكتلندي "آدم سميث" الذي يلقب ب "أب الاقتصاد الحديث"؛ فقد كانت أفكاره مبنية بصفة خاصة على المذهب الطبيعي والحرية المطلقة لقانون العرض والطلب، بحيث ظهر كتابه " ثروة الأمم"(1776م) عشية الثورة الصناعية، مما شكل إيذانا بانطلاق تغيرات جذرية في الاقتصاد لاحقا.

إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي يلزم الباحث بالانفتاح على مختلف اتجاهات المعرفة الاقتصادية، إذ تقتضي مدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي استدعاء التحليل الاقتصادي العلمي والنظريات الاقتصادية ومختلف عناصر وشبكات التحليل والفهم التي توفرها المعرفة الاقتصادية، كما يشترط وضع تاريخ الفكر الاقتصادي في سياق الأوضاع الاقتصادية السائدة. يساعد التاريخ الاقتصادي على

تعيين المشاكل الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات البشرية، وفهم تداعياتها والتصورات حول أسبابها وتمثل مبادئ معالجتها، من هنا يمتح بعض مزاياه التي نوجزها كالآتي:

- ركن أساسي في عناصر شبكة الفكر الاقتصادي، لأهميته في فهم الأفكار الاقتصادية التي لا تتم خارج أوضاع وأحداث الشرط التاريخي؛
- يستحيل الفصل بين تاريخ الفكر الاقتصادي وتاريخ الوقائع الاقتصادية، بالنظر للعلائق السببية المتبادلة بين الأحداث والأفكار والتصورات؛
- إسهامه في تطوير علم الاقتصاد الذي تشكل وفق صيرورة تاريخية طويلة، فالنظرية الاقتصادية تبلورت وفق تراكمات فكرية متتالية وعليه فإن فهم تاريخ علم الاقتصاد ذاته لا يتم بمنأى عن تطورات الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي.

تندرج داخل هذا الحقل (بصيغة بيير بورديو) الدلالي عدة مفاهيم مهيكلة للقاموس الاقتصادي، يفترض وضعها في سياق تبلورها التاريخي وتشكلها داخل نسق معرفي محدد بشروط تاريخية واجتماعية، مثل: علم الاقتصاد، السياسة الاقتصادية، الإنتاج، علاقات الإنتاج، قوى الإنتاج، التراكم، رأس المال، العمل، القيمة، العملة، العرض والطلب، فائض القيمة،.. وغيرها.

2- أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي:

تنطوي دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي على أهمية بالغة، يمكننا استدعاء أهمها كالآتي:

- ترصيف معرفة عميقة بمسار تشكل النظريات الاقتصادية وعلم الاقتصاد؛
- يسهم في بناء إشكالي وتاريخي للتصورات والأفكار والتصورات التي رافقت المشكلات الاقتصادية، والأحداث التاريخية المرتبطة ببعض المحطات الاقتصادية التي عرفتها البشرية خاصة فترات الأزمات؛

- الاطلاع على تجارب الأمم والمجموعات البشرية وتفاعلاتها مع القضايا الاقتصادية ومشكلاتها، علما أنه يفيدنا في فهم مختلف الوقائع الاقتصادية، خاصة المعاصرة منها، في امتدادها التاريخي في الماضي والحاضر والمستقبل؛
- يساعد على اجتراح تحليلات وتفسيرات للظواهر والمشاكل الاقتصادية تستند لأساس تاريخي ينفتح على حقول معرفية مساعدة، بدل التناول المغرق في التخصص الصرف، مما يغني المناهج والنظريات العلمية، ويعمق التصورات ويطور أدوات الفهم والتفسير والتحليل.

3- محاور المحاضرات:

المحور الأول: بواكير الفكر الاقتصادي خلال العصر القديم والوسيط؛ (تم حذف هذا المحور من الامتحان)

المحور الثاني: الفكر الاقتصادي الميركانتيلي والفيزوقراطي؛

المحور الثالث: المدارس الاقتصادية الحديثة والمعاصرة واتجاهاتها الراهنة.

4- قائمة المراجع والدراسات المعتمدة:

أ - باللغة العربية:

أبالكين وأخرون، الاقتصاد السياسي، ترجمة سعد رحيمي، القاهرة دار الثقافة الجديدة، 1987.

ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، دار الفكر، 1978.

ابن خلدون عبد الرحمان، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مراجعة سهيل زكار، ضبط المتن والحواشي والفهارس، بيروت، 1981.

ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.

أبو الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية، مطبعة الباب الحلبي، القاهرة 1966.-

أبو الفضل الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، دار صادر بيروت، 2009م.

إدجار هوفر، النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي، تعريب عزت عيسى غوراني، دار الأفاق الجديدة بيروت، ط 1، 1974م.

أرنست ماندل، النظرية الاقتصادية الماركسية، ترجمة جورج طرابيشي، دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت، 1982

أريسطو، كتاب السياسة، ترجمة لطفي السيد، منشورات الجمل، بيروت – 2009.

إيهاب محمد يونس وأميرة علي محمد، مبادئ الاقتصاد، الفصل الأول، أكاديمية الشروق شعبة الادارة والمحاسبة، 2015 .

باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات بيروت، الطبعة العشرون، 1987م.

تقي الدين المقريزي، الأوزان والأكيال الشرعية، حققه وعلق عليه سلطان بن هليل بن عبد المسمار، دار البشائر الاسلامية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 1468هـ_2007م،

تقي الدين المقريزي، رسائل المقريزي، دراسة وتحقيق رمضان البدري وأحمد مصطفى قاسم، دار الحديث القاهرة مصر، الطبعة الأولى 1419هـ _ 1998م،

جاك لوغوف، التاريخ الجديد، ترجمة وتقديم محمد الطاهر المنصوري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 1، 2007.

جوزيف أ شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط، 2011م.

جوزيف أ شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، ترجمة حسن ع الله بدر ومراجعة عصام الخفاجي، ج 1و2، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة- 2005.

جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة الكويت، ط 1، 2000م.

حازم البيلاوي عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية - 1971-1972.

حميد بن جنزويه، كتاب الأموال، الجزء الأول، تحقيق شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية الرياض، الطبعة الأولى، 1406ه 1986م. (توفي 251ه).

خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة ط 1 أبريل 2008 م.

الدوري عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1968م.

روبيرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة رحاب صلاح الدين وشيماء عبد الحكيم طه، مؤسسة هنداوي المملكة المتحدة، ط 1، 2017م

سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي، دار ابن خلدون، بيروت- 1973.

سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت- 1974

سمير أمين، قانون القيمة والمادية التاريخية، ترجمة صلاح داغر، دار الحداثة بيروت، 1981.

سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، القاهرة، 1995.

فرناند بروديل، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن 15 إلى القرن 18م، الجزأين الأول والثاني، ترجمة مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2013.

فيليب جونز، النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية، ترجمة محمد ياسر الخواجه، مصر العربية للنشر والتوزيع، ط 1، 2010م.

كارل ماركس، العمل المأجور والرأسمال، دار التقدم موسكو، 1982.

كارل ماركس، المسألة الشرقية، حول القوميات في الدولة العثمانية، ترجمة جوزيف عبد الله وسهيل القش، دار الحداثة، بيروت، بدون تاريخ.

كارل ماركس، رأس المال، الجزء الأول، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1366هـ – 1947م،

ماكسيم رودنسون، الإسلام والرأسمالية، ترجمة نزيه الحكيم، دار الطليعة، بيروت، ط 4، 1982.

محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، مؤسسة هنداوي المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، 2020.

محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، مؤسسة هنداوي، 2019.

محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة- 1956.

ب - باللغة الأجنبية:

Adam Smith, Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations (1776), Adam Smith (trad. Germain Garnier), éd. Otto Zeller, 1966

Adam Smith**,** Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations (1776)

Barrère (Alain), *Histoire de la pensée et de l'analyse économique*, 2 vol., Cujas, 1994.

Blaug (Marc), *La pensée économique, origine et développement*, Economica, 1981.

Boncoeur et Thouement. Histoire des idées économiques (2 volumes). Armand Colin, 2004

Bourcier de Carbon (Luc), *Essai sur l'histoire de la pensée et des doctrines économiques*, 3 vol., Domat-Montchrestien, 1971-1979.

David Ricardo, Essai sur l'influence des bas prix du blé (1815)

Dehem (Roger), *Histoire de la pensée économique, des Mercantilistes à Keynes*, Dunod, 1990.

Dehem (Roger), Histoire de la pensée économique, des Mercantilistes à Keynes, Dunod, 1990

Denis (Henri), Histoire de la pensée économique, puf, 10 e éd., 1990

Denis (Henri), *Histoire de la pensée économique*, PUF, 10e éd., 1990.

Jacquemin, A., Tulkens, H. et P. Mercier « Fondements de l'économie politique », Bruxelles 2001.

James (Émile), *Histoire de la pensée économique au XXe siècle*, 2 vol., PUF, 1955.

James (Émile), Histoire de la pensée économique au xx e siècle, 2 vol., puf, 1955

Jean-Baptiste Say, Traité d'économie politique (1803)

Jessua (Claude), *Histoire de la théorie économique*, Hachette, 1995.

Jessua (Claude), Histoire de la théorie économique, Hachette, 1995.

Karl Marx, Le Capital (publié entre 1867 et 1894).

Karl Marx, Le Manifeste du Parti Communiste (1848)

Keynes, Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie (1936)

Les nouvelles théories économiques, *Cahiers français*, n° 272La Documentation française, 1995.

Piettre (André), Pensée économique et théories contemporaines, Dalloz, 8 e éd., 1986

Piettre (André), *Pensée économique et théories contemporaines*, Dalloz, 8e éd., 1986.

Saby (Bernard et Dominique), Les grandes théories économiques, Dunod, 1991.

Saby (Bernard et Dominique), *Les grandes théories économiques*, Dunod, 1991.

Schumpeter (Joseph A.), *Histoire de l'analyse économique*, 3 vol., Gallimard, 1983.

Silem (Ahmed), Histoire de l'analyse économique, Hachette, 1995.

Silem (Ahmed), *Histoire de l'analyse économique*, Hachette, 1995.

Thomas Malthus, Essai sur le principe de population (1798)

Wolff (Jacques), *Histoire de la pensée économique : des origines à nos jours*, Montchrestien, 1991.

Revues

♦ Problèmes économiques

♦ Le Monde de l'économie

♦ Alternatives économiques

Site

www.HCP.ma

www.mcinet.gov.ma

www.INSEE.fr

المحور الأول: الفكر الاقتصادي من العصور القديمة إلى العصر الوسيط

الفصل الأول: الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

ظل الفكر الاقتصادي وحتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي، وكانت ميزة الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية مرتبطا بأفكار غيبية، وجملة من الانطباعات البسيطة التي حاولت أن تقدم وصفا للواقع الاقتصادي في كل مرحلة معينة، لذلك يصعب القول أن بأن ثمة فكر اقتصادي علمي قد قام في هذه المرحلة.

المبحث الأول: الحضارات الشرقية:

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهارا اقتصاديا كبيرا على الصعيد العملي، ناتج عن وجود تنظيم اقتصادي و اجتماعي دقيق. فقد عرفت الحضارة المصرية القديمة و حضارة البابليين و الحضارة الصينية نوعا من الزراعة المتقدمة و المنظمة، إلى جانب هذا فقد تبلورت ملامح بسيطة لفكر اقتصادي ساد في هذه المرحلة، و من أهم هذه الأفكار نذكر ما يلي:

ذكر بعض الأفكار حول الملكية و تنظيمها في قانون حمورابي. غير أن هذه التنظيمات قد تناولت بصفة أساسية الجانب القانوني و الديني. و لم تتعرض للجوانب الاقتصادية.

كانت الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية و الدينية و نظام الحكم.

نجد ملامح لفكر اقتصادي في القانون الموسوي و العهد القديم الذي أجاز العمل بالتجارة، و حرم اقتضاء فائدة على القروض فيما بين العبرانيين و لكنه يجيزها فيما بين العبرانيين .

المبحث الثاني : الحضارة اليونانية:

عند الإغريق وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة، وفي هذه المرحلة عرف الاقتصاد بأنه علم إدارة المنزل (اقتصاد عائلي)، و بالرغم من ازدهار الفلسفة و السياسة و الأخلاق لدى الإغريق، فإننا لا نجد بناءا فكريا متكاملا عن المشاكل الاقتصادية، و يرجع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد

الإغريقي كان عبوديا قائما على أساس الرق، وكانت النظرة إلى العمل بشكل عام نظرة احتقار من طرف المفكرين. على العموم يمكن التماس معالم فكر اقتصادي لدى الفلاسفة اليونان:

أ- أفلاطون:

© تناول بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية و بوجه خاص في كتاب "الـجمهورية" و "القوانين"، ويرجع أفلاطون سبب نشأة الدولة إلى اعتبارات اقتصادية، فحاجات الإنسان متعددة، و لا بد من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات.

© دعا أفلاطون في "الجمهورية" إلى إقامة مدينة مثالية قوامها تقسيم العمل و الاخـتصاصات و المزايا بين طبقات المجتمع، و العمل على تحقيق المساواة بين المواطنين، و قد قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات، تختص كل منها في تأدية عمل محدد حسب فكرته حول تقسيم العمل، فالحكم يجب أن يترك لطبقة الفلاسفة و الحكماء، و يدخل في طائفة الحكام أيضا النبلاء و المحاربون الذين يشكلون الطبقة الثانية، أما طبقة المحكومين فتتضمن العمال اليدويين و الزراعيين و الصناع.

© و تجدر الإشارة هنا أن فكرة تقسيم العمل عند أفلاطون ليس داخل العملية الإنتاجية كما دعا لذلك آدم سميث لاحقا، بل بين فئات المجتمع المثالي، لأن العملية الإنتاجية أصلا لم تكن متسعة حتى تقتضي التقسيم.

© و يدعوا أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة و الميراث و الأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر ليدهم الرغبة في الاستمرار في أداء و الحفاظ على المصلحة العامة (مشاعية)، لأن من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية و الرغبة في توريث الأولاد. بينما أكد في المقابل على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع و الحرفيين و المزارعين لأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالحم الخاصة.

ب - أرسطو (384-322):

© في إطار الفكر الإغريقي ينفرد أرسطو طاليس بمقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية ، و قد ضمن أرسطو افكاره الاقتصادية في كتابه القيم " السياسات" الذي وقف فيه وقفات تحليلية عميقة لبعض المشكلات و الظواهر الاقتصادية، و لذلك يعتبر لدى البعض أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته " ببذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر و المشكلات، بل يذهب البعض أبعد من ذلك بالقول أن الفضل يرجع لأرسطو في دفع علم الاقتصاد دفعة قوية و لأول مرة في التاريخ الإنساني، ليصبح علما مستقلا عن العلوم الفلسفية و المنطقية التي سادت في عصره.

© و يرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات و إشباعها عن طريق الحصول على الأموال، عبر ممارسة الزراعة و الصناعة و تربية المواشي و الصيد، إلى جانب التجارة. و يعتقد أرسطو أن العائلة هي الوحدة الإنتاجية التي تعمل على تحقيق اكتفاءها الذاتي .

© أقر أرسطو حق الملكية الخاصة منددا بما ذهب إليه أفلاطون، و بهذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية، و قد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاثة براهين:

أ- الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية.

ب- الملكية تؤدي إلى الارتقاء و النهوض بالنفس البشرية.

ج- الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى إليه النفس البشرية .

© و يرى أرسطو أنه من الممكن التوفيق بين المصالح الخاصة و العامة، و أن البواعث الشخصية هي من أقوى البواعث و قد تكون من أهم الأسس لتحقيق المصلحة العامة. كما رفض فكرة إلغاء الأسرة.

© كما ناقش أرسطو موضوع "النقود" من حيث نشأتها فهي ظهرت نتيجة عيوب المقايضة، و من حيث وظائفها باعتبارها الوسيلة الطبيعية للتبادل و مخزن للقيمة، بطريقة تحليلية تشبه الطرق الحديثة .

© كما فرق أرسطو بين قيمة الاستعمال التي تعني منفعة الشيء للمستهلك، و قيمة المبادلة التي تهدف إلى تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها ببعض. و فيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد اهتم أرسطو بتحديد فكرة الثمن العادل بالرجوع إلى اعتبارات أخلاقية، و لهذا السبب أدان أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية و غير عادلة.

© كما تطرق أرسطو إلى موضوع الربا، فانتقده أشد الانتقاد فالنقود عنده لا تلد نقود، أي أنها غير منتجة لذاتها، و لذلك فإن الفوائد مذمومة أخلاقيا، لأن الربا أشد الطرق مجافاة للطبيعة البشرية .

© يتفق أرسطو مع أفلاطون حول قضية العبيد، و لا ينادي بإلغاء الرق إذ يعتبره جزء لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم، بل هو نوع من الملكية الخاصة. و يضيف بأنه لا مناص من وجود فئة من الناس قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم أن يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين .

المبحث الثالث : الحضارة الرومانية:

تتميز الثقافة الرومانية بالضحالة بالمفهوم الفلسفي، فقد ظلت روما تابعة لليونان من الناحية المعرفية و الفكرية باستثناء بعض الأعمال القانونية لا نجد فكرا رومانيا خالصا.

على الصعيد الاقتصادي حدثت بعض التحولات أدت إلى ظهور أوضاع جديدة أدت إلى تحول الاقتصاد العائلي إلى اقتصاد زراعي مغلق، ثم اقتصاد استعماري إمبراطوري، هذا على

الصعيد العملي، أما على الصعيد الفكري فلم يصاحب ظهور مشكلات اقتصادية مثل التضخم، إسهامات و أعمال فكرية اقتصادية أو نظريات لحل المشكلات الاقتصادية، فلا نجد سوى بعض الإشارات عن الفن الإنتاجي في مجال الزراعة، و أثر تنظيم الأسواق على التضخم مع معارضة صور الاستغلال الكبير للأرض و أثره على توافر المواد الغذائية، إضافة إلى استنكار أسعار الفائدة .

الفصل الثاني : الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى:

المبحث الأول : الفكر الاقتصادي الأوربي في العصور الوسطى :

كانت المبادئ المسيحية هي المرشد الوحيد لتصرفات الأشخاص، لذلك اتسم الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة بالطابع الديني اللاهوتي و الأخلاقي و تجرد من كل منطق علمي. و لقد لخص الفكر الاقتصادي المسيحي القديس توماس الإكويني (1274-1296).

و يتقارب الفكر المسيحي مع الفكر الاقتصادي القديم لأنه يحتقر الثروة و الجاه، و لكن دوافعه ليست دوافع أخلاقية أو فلسفية فحسب كما رأينا عند الإغريق و لكنها تنبعث من معتقدات دينية عميقة ، ذلك أن المال مثلا مطلب دنيوي و قد يصاحب طلبه الجشع و البخل و غيرها من الصفات الذميمة التي تسبب البغضاء بين الناس.

يمكن تلخيص أفكار الإكويني الاقتصادية في النقاط التالية:

© احتلت فكرة العدل التي أشار إليها أرسطو مكانا رئيسيا من التفكير لدى توماس الإكويني، بحيث أشار إلى قضية **"السعر العادل"** و هو الذي يتيح للبائع الاحتفاظ بمستوى معاشي محترم دون أن يستغل المشتري، بمعنى أنه يعادل السعر الذي لا يضر العارض و الطالب في نفس الوقت، كما أشار كذلك في هذا السياق كذلك إلى " الأجر العادل" و هو الأجر الذي يمكن العامل من إعالة عائلته وفق ما تعارف عليه في المجتمع .

© أما بالنسبة لموقفه من الملكية، فيتفق الإكويني مع أرسطو في اعتبار الملكية الخاصة حق مشروع، تتفق مع القانون الطبيعي و لا تخالفه ، و لكنها تبقى في خدمة الصالح العام.

© أما موقفه من سعر الفائدة، فهو استمرار الرفض على نفس الأسس و الحجج التي قدمها أرسطو.

المبحث الثاني : الفكر الاقتصادي عند العرب خلال العصور الوسطى ابن خلدون نموذجا :

إذا كانت العصور الوسطى هي عصور ظلمات هي عصور الظلمات بالنسبة لأوربا، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضاري إلى الدولة

الإسلامية، و ازدهرت الفلسفة و العلوم، و التاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم، مثل الفارابي و جابر بن حيان، و ابن رشد و غيرهم، إلا أنه لا شك في أن ابن خلدون كان الأبرز و الأكثر إبداعا في مجال العلوم الاجتماعية بما فيها الاقتصاد. كما نفهمه في عصرنا الحديث، لأنه قدم لنا نموذجا فكريا للدراسة التاريخية على أساس تداخل الظواهر الاقتصادية و السوسيولوجية و السياسية.

ضمن ابن خلدون أفكاره الاقتصادية في كتابه القيم **"العبر و ديوان المبتدأ و الخبر"**، و لكن مقدمة هذا الكتاب هي التي احتفظت بحجة علمية، و هي المعروفة الآن بكـتاب **" مقدمة ابن خلدون"**، و هي أول بحث علمي في كيفية دراسة التاريخ على أسس علمية و تحليلية. و قد أراد ابن خلدون من خلال هذه المقدمة أن يبين كيفية دراسة التاريخ و العوامل التي تؤدي إلى سير الأحداث و العلاقة بين مختلف الوقائع و الأحداث ، ففي تعريفه للتاريخ يقول أن فن التاريخ و إن كان في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام و الدول، و السوابق من القرون الأول...،إلا أنه في باطنه نظر و تحقيق، و تعليل للكائنات و مبادئها دقيق، و علم بكيفيات الوقائع و أسبابها عميق.

كما ترجع قيمة ابن خلدون كذلك كونه مؤسس علم الاجتماع، فهو أول مفكر جعل من المجتمع الإنساني كما يفعل عالم الاجتماع المعاصر موضوع دراسة علمية، يهدف إلى تفسيره، **و في إطار دراسته هذه للمجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية، و هي تكون نشاطا يعده أساس العمران،** إذ أن "العيش الذي هو الحياة، لا يحصل إلا بهذا"، و يخصص لهذا النشاط الباب الخامس من كتابه الأول" **في المعاش و وجوبه من الكسب و الصنائع و ما يعرض في ذلك كله من الأحوال و فيه مسائل"**، إذا فابن خلدون تطرق للقضايا و المسائل الاقتصادية في حدود ما تقتضيه دراسته الاجتماعية و التاريخية ، و يمكن تلخيص أهم أفكاره الاقتصادية في النقاط التالية:

© تداخل الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية:

هو نقطة البدء عند ابن خلدون هي أن المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاقتصادي، و تعتبر القاعدة الاقتصادية أساس وضعية المجتمعات، و هي في نفس الوقت جزأ لا يتجزأ من كيان اجتماعي يؤثر فيها بدوره، و يعتبر الواقع الحكم السياسي النتيجة الحتمـية لهذا التداخل، و هو واقع له كذلك تأثيره على الكيان الاجتماعي و على العلاقات الاقتصادية .

© أهمية العمل و تقسيم العمل عند ابن خلدون:

يرى ابن خلدون أن ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع و الحرف، و تتمثل طرق اكتساب هذه المنتجات أو الأموال، أو مظاهر النشاط الاقتصادي، أو ما يسميه هو "بوجوه المعاش"، في الصيد بأنواعه

و تربية الحيوانات و الفلاحة و الصناعة ، غير أنه يولي أهمية كبيرة للصناعة في دراسته، بحيث تناول في كتابه حول المعاش العديد من القضايا العامة للصناعة من ناحية و خصائص بعض الصناعات بذواتها من ناحية أخرى.

و يقوم هذا النشاط الاقتصادي على فكرة تقسيم العمل، التي احتلت مكانا بارزا في أفكاره الاقتصادية: " إن الفرد من البشر غير مستقل لتحصيل حاجات معاشه، إنما البشر متعاونون معا لذلك" ، إشارة منه إلى أهمية تقسيم العمل نظرا لكثرة الأعمال المتداولة في العمران: " اعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران، فهي بحيث تشد عن الحصر و لا يأخذها العد" ، و يؤكد أن تقسيم العمل بين الأفراد يؤدي بالضرورة إلى زيادة مردوديته.

© نظرية القيمة عند ابن خلدون:

يعتقد ابن خلدون بأن العمل البشري هو أساس قيمة الخيرات، فللإنسان حاجيات لابد من أن يكد و يجتهد للحصول عليها، و لقد أشار لوجود بعض الخيرات التي يحصل عليها الإنسان دون مجهود يقدمه مثل الأمطار، غير أنه أشار إلى جانب العمل كأساس لقيمة الخيرات، أن المنفعة شرط ضروري للقيمة، أي أنه لكي يكون للسلعة قيمة بين الناس يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا.

المحور الثاني: المدرسة الميركانتيلية والمذهب الفيزيوقراطي أو الطبيعي

الفصل الثالث: المدرسة الماركنتيلية :

إذا كانت الحضارات القديمة و العصور الوسطى لم تتناول الفكر الاقتصادي إلا بشكل عارض ضمن الأفكار الدينية أو الأخلاقية أو القانونية، فقد بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية مع نشأة الدولة الحديثة و خاصة في القرن السادس عشر، و ظهرت تبعا لذلك عدة اتجاهات فكرية تناولت العديد من الأفكار الاقتصادية ، و التي مهدت بذلك لظهور و نشأة علم الاقتصاد السياسي الحديث، و من أهم الأفكار التي سادت خلال هذه المرحلة نجد أفكار و تصورات المدرسة أو التيار التجاري الاقتصادية، و الطرق المناسبة لتسيير اقتصاد الدولة، في طريقها لمواجهة المشاكل الاقتصادية على استقرارها و بقاءها.

عرف العالم الأوربي مع بدايات القرن السادس عشر تحولات كبرى، بسبب الاكتشافات الجغرافية و حركة الإصلاح الديني و ميلاد الدولة القومية و ما صاحب هذا من ظهور طبقة بورجوازية في المجتمعات الأوربية -كما سلف الذكر في المحور السابق-، و لقد ساير الاتجاه الماركنتيلي هذه التحولات و عبر عنها بصفة عملية لأنه كان يدعو إلى المزيد من التفتح على التيارات التجارية ، و قدم أنصار هذا الاتجاه مجموعة من السياسات الاقتصادية التي اعتقدوا أنها الكفيلة بتحقيق الرفاه و الاستقرار للدولة الحديثة. لتشكل بذلك ميلاد مرحلة جديدة من التنظيم و الفكر الاقتصادي عرف بالرأسمالية التجارية.

المبحث الأول : تعريف المدرسة الماركنتيلية:

يطلق مصطلح " التجارية/ الماركنتيلية" على مجموعة الآراء والإجراءات الاقتصادية التي طبقها أنصار الدولة القومية (Etat nation) في معظم البلدان الأوربية، في المدة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، بهدف توفير فائض في الميزان التجاري للدولة، وهذا الفائض هو الوسيلة الوحيدة في نظرهم لجذب المعادن الثمينة اللازمة لتقدم الأمة وتقوية الدولة ولا سيما الدولة المحرومة من مناجم الذهب والفضة .

و كان موضوع التجارية الأساسي هو الإجابة عن السؤال الآتي: ما العمل لإغناء الأمة و إغناء الأمير الذي يجسدها، و ما هو السبيل لتدعيم القوة السياسية و الاقتصادية للدولة؟

فقد كان لظهور الدولة القومية كوحدة سياسية جديدة في أوربا دورا حاسما في بلورة اتجاهات فكرية اقتصادية جديدة للتجاريين، وجهت الغرض من البحث وجهة سياسية تستهدف قوة الدولة الناشئة .

تتميز هذه المرحلة باحتلال التجارة المكان الأول في التفكير الاقتصادي، على أن ذلك لا يجب أن يخفي علينا حقيقة هذه الاقتصاديات، فهي اقتصاديات زراعية بالدرجة الأولى، و الاهتمام بالتجارة ظهر باعتبارها النشاط الاقتصادي الوليد الذي بدأ يستحوذ على اهتمام المفكرين، و قد بدت التجارة لهم كنشاط

جديد قادر على تحقيق ثراء الدولة و غناها، و لقد اقتضى نمو التجارة و ازدهارها الاهتمام بالصناعة باعتبارها عاملا من عوامل الازدهار التجاري (صناعة السفن، و السكك الحديدية لنقل المواد و السلع التجارية)، فكانت الصناعة تابعة للتجارة، و قد أدى ازدهار التجارة في هذه المرحلة من التاريخ الأوربي إلى ظهور أساليب جديدة للتجارة، فزاد استخدام الأوراق التجارية، و بدأت بعض الأشكال الجديدة للشركات التجارية تظهر، و بصفة عامة بدأ عصر البورجوازية.

المبحث الثاني : أفكار و مبادئ و المدرسة الماركنتيلية :

أ- مصدر القيمة/ الثروة عند المدرسة الماركنتيلية :

ساد لدى التجاريين أن البحث الاقتصـادي يجب أن يستـهدف الوصول إلى إثراء الدولة، و اعتقدوا أن الطريق إلى ذلك لن يتحقق إلا من خلال زيادة المعدن النفيس للدولة، فالمعادن الثمينة عندهم **مصدر للثروة ومخزن للقيمة**، فمعيار قياس قوة الدولة و ثرائها هو حجم ما تملكه من الذهب و الفضة، لذلك يرون أنه يتوجب على الدولة الحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة.

ب- **الحماية الجمركية وتحقيق ميزان تجاري رابح كآلية لزيادة الثروة**:

يمكن، حسب مذهب التجارية، زيادة الثروة بأحد طريقين: استثمار مناجم الذهب والفضة إذا كانت متوافرة في الدولة ومنع خروج هذين المعدنين من البلاد أو تنشيط التجارة الخارجية والتصدير من السلع والخدمات بقيمة تزيد على القيم التي يشتريها البلد من الخارج، أي تحقيق ميزان تجاري رابح يحقق فائضاً يتم تسديده بالمعادن الثمينة، و ذلك عن طريق زيادة الصادرات و فرض الضرائب على الواردات بهدف زيادة الحصول على النقود المعدنية، و عادة ما كان التجاريون يقولون :**"إن بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شراء البضائع من الآخرين"**، لأن البيع يحقـق مزية مؤكدة و الشراء يجلب ضررا لا يمكن اجتنابه . واقترح أنصار التجارية اتخاذ تدابير متعددة لتحقيق هذا الهدف منها:

- تشجيع الصادرات من المواد المصنعة ومنع استيراد السلع المنافسة للسلع الوطنية.
- بناء شركات الملاحة وامتلاك أساطيل بحرية ضخمة للنقل.
- توفير مواد أولية بأسعار منافسة عن طريق إقامة مستعمرات أو مستوطنات خارج البلاد Colonies.

وهكذا ترى التجارية ضرورة اتباع سياسة الحماية الجمركية ولاسيما تطبيق سياسة منع الاستيراد لتوفير ميزان تجاري رابح يشكل فائضه مصدراً للثروة.

ج- **الموقف السلبي تجاه المنافسة وتشجيع سياسات الاحتكار**:

من أهم أفكار و مبادئ المذهب الماركنتيلي الموقف السلبي تجاه المنافسة، وعدم الترحيب بها والموافقة والتشجيع على الاحتكار أو على التحكم الاحتكاري في الأسعار والمنتجات، وبذلك تراجع مفهوم السعر العادل أمام الماركنتيلية، ومن هنا كانت منح وبراءات الاحتكار تعطى بحرية كبيرة في إنجلترا في عصر الملكة اليزابيث. وكانت هذه المنح هبة سخية إلى أن قيدها البرلمان الإنجليزي خلال حكم جيمس الأول بموجب قانون الاحتكارات في العامين (1623 و 1624).

من جهة أخرى، ولما كان الثراء والسعي إليه قد أصبح موضع احترام صار أخذ الفائدة على رأس المال إذا لم يتجاوز حد الاعتدال، أمراً مقبولا، وأصبح تمويل العمليات التجارية بأموال مقترضة عملا مشروعاً، ولم يعد في ذلك ما يحرم التجار من دخول الجنة، وقد كان ذلك تغيرا في المواقف وفي الفكر عما كان يجرى في الفترة السابقة، فقد كان هناك التمييز، كما سبق وأن بينا، بين نوعى الفائدة، فالفائدة تدان بشدة إذا كانت ابتزازا من جانب المحظوظين للمعوزين.

د- **تحقيق الاكتفاء الذاتي (المنافسة الصفرية)**:

في طريقها لزيادة ثروتها تسعى الدول لتعزيز مصالحها و مكاسبه على حساب الدول الأخرى، فمنفعة الدول "أ" يكون على حساب خسارة الدول "ب"، و من هنا فإن الهدف من ثراء الدولة يستدعي اتخاذ سياسات أنانية على حساب الغير .

و نتيجة لهذا المبدأ فقد كان للمركنتيلية أثرها على النظام الناشئ للعلاقات الدولية كبيراً جداً, لأن منطلقها القائل إن السياسة الاقتصادية الخارجية يجب أن تعكس مصالح الدولة كانت تتلاءم مع الاتجاه نحو التفكير المتمحور حول الدولة القومية والذي كان ظاهراً في ذلك الوقت. فقد كان المركنتليون منطوين على ذاتهم كلياً ولا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة. و قد كان المركنتليون يجادلون بشكل خاص بأن سياسة الدولة يجب أن تسعى لزيادة الصادرات وخفض الواردات بالنسبة لمستوى معين للنشاط الاقتصادي. و بما أن صادرات دولة ما هي واردات دولة أخرى فإن هذا المبدأ الداعي إلى السعي للفائدة الأنانية أصبح يسمى سياسة **"إفقار جاري"**. و قد عزز هذا المنطق بيئة سادتها الحروب و الصراعات بين الدول .

هـ - **زيادة السكان**:

يرى أنصار التجارية ضرورة زيادة السكان في البلد، لأن هذه الزيادة تسهل الحصول على يد عاملة رخيصة، وتشجع تنمية الصناعة وتجارة التصدير، من ثمّ زيادة الأرباح والثروة. وفي الوقت نفسه فإنهم يرون أن نمو التجارة والصناعة يسمح بتشغيل عدد أكبر من الناس، مما يؤدي إلى تشجيع زيادة

السكان ويقود إلى تقوية الدولة. وهكذا فزيادة السكان وتنمية الثروة عاملان يرتبط أحدهما بالآخر وهما مرتبطان ببناء قوة الدولة.

المبحث الثالث: الاتجاهات والسياسات الاقتصادية التجارية:

إذا كان الاتفاق بين التجاريين على أن هدف السياسة الاقتصادية هو العمل على زيادة قوة الدولة و زيادة ثروتها الاقتصادية، فقد اختلفت الوسائل و السياسات باختلاف ظروف كل دولة ، فتطبيق مبادئ التجاريين لم يتم بنفس الصورة بين كل الدول الأوربية، بل بالعكس كانت له عدة اتجاهات أبرزها في اسبانيا، فرنسا، و إنكلترا، و كان كل اتجاه يعبر عن وضعية تاريخية معينة و عن بنية اقتصادية معينة، و يعبر في نفس الوقت عن آفاق تنمية اقتصادية معينة .

أ- **المذهب المركنتيلي المعدني في إسبانية (Bullionisme)**:

يقوم هذا المذهب على أن ثروة الدولة تتمثل في مقدار النقود المسكوكة من الذهب أو الفضة التي تمتلكها. فنظرا لأن إسبانيا كانت تمتلك مناجم الذهب في العالم الجديد (البيرو والمكسيك)، تركز اهتمام التجارية على جلب أكبر كمية ممكنة من الذهب والفضة من ممتلكات إسبانيا فيما وراء البحار، والعمل للمحافظة عليها ومنع تسربها خارج البلاد. و لزيادة ممتلكات إسبانيا للمعادن النفيسة و منع تسربها خارج إسبانيا، طالب أنصار التجارية في إسبانية بتطبيق عدد من الإجراءات:

- منع خروج النقود المسكوكة والسبائك.
- دعوا إلى الحد من الاستيراد عن طريق فرض الحماية الجمركية.
- سنّت السلطات الإسبانية القوانين التي ألزمت البواخر التي تحمل البضائع المصدرة تسليم الدولة قيمتها بالذهب والفضة، كما منعت التجار الأجانب الذين يبيعون سلعهم داخل إسبانية من إخراج الذهب والفضة وألزمتهم شراء سلع إسبانية مقابلها .

ب - **المذهب المركنتيلي الصناعي في فرنسا:(Industrialisme)**:

كانت فرنسا ترى بأن إثراء الدولة يكون عن طريق تشجيع الصناعات المحلية لزيادة حجم الصادرات، ذلك أنهم كانوا يعتقدون أن المنتجات الصناعية أقدر على الزيادة و التوسع من المنتجات الزراعية .

و لقد اشتهر من بين المركانتليين الفرنسيين لوي بودان، أنطوان دي مونكريتيان و كولبير.

- لوي بودان :

يعرف لوي بودان بتقديمه للقانون الكمي للنقود، الذي فسر من خلاله سبب ظاهرة ارتفاع الأسعار التي اجتاحت أوربا في القرن السادس عشر، بحيث كان يرى أن ذلك راجع إلى دخول الذهب إلى أوربا،

لأن هذا الدخول يؤدي بالضرورة إلى زيادة كمية النقود، الشيء الذي ينتج عنه انخفاض في قيمة النقود و بالتالي في قدرتها الشرائية .

- **أنطوان دي مونكريتيان**:

يتفق "أنطوان دي مونكريتيان" مع "بودان" في قضية تدخل الدولة في التصنيع، عبر تشييد صناعة وطنية تكون أساسا للنهضة، و تمكن البلاد من رفع صادراتها مقابل جلب العملة الذهبية. فهو يعتبر الصناعة بالنسبة للبلد **"بمثابة الدم للقلب"**، و انتقد مونكريتيان سياسة تراكم الذهب، مبينا سلبياتها على الاقتصاد، مؤكدا على أن الإنتاجية هي الأداة الوحيدة لضمان جمع الثروات،

- **كولبير**:

بالرغم من إسهامات المفكرين السابقين في تقديم أفكارهم الاقتصادية، لكن يبقى ذكر الماركنتلية الفرنسية مقترنا بشكل كبير باسم وزير المالية كولبير Colbert ، بالرغم أنه لم يترك مؤلفات تعبر عن أفكاره، و لكنه عمل كرجل دولة على تطبيق سياسة تصنيعية بفرنسا.

كان يعتقد بأن وفرة المعادن الثمينة في الدولة دليل على قدرتها وقوتها وبأن زيادة كمية المعادن الثمينة في دولة معينة غير ممكنة إلا على حساب الدول الأخرى. إذ إنّ كمية المعادن الثمينة محدودة تدور في أوربا، ولذا لا يمكن زيادة النقود في فرنسا إلا بأخذ الكمية نفسها من دول مجاورة. ولذلك تركزت جهود التجارية بزعامة كولبير على مجموعتين من التدابير:

© وضع قواعد لتنظيم الإنتاج تضمن تحسينه وتزيد قدرته على المنافسة

© وضع قواعد الحماية الجمركية إزاء السلع الأجنبية.

كان كولبير يركز كل الاهتمام على دعم الصناعة، وتحسين جودة الإنتاج الصناعي، وتوفير كل الشروط المواتية لتقوية الصناعة الفرنسية، فالصناعة في رأيه هي المرتكز الأساسي لزيادة الصادرات، أما دور الزراعة فيقتصر على إنتاج المواد الغذائية للسكان وتوفير المواد الأولية لتوسيع الصناعة. ومن أجل ذلك اتخذت الإجراءات و التدابير التالية:

- إقامة مصانع ملكية لضمان زيادة الإنتاج وتحسينه.
- منح المساعدات والإعفاءات الضريبية للمصانع القائمة.
- فرض أسعار متدنية على المواد الغذائية للإبقاء على الأجور منخفضة، وتوفير يد عاملة رخيصة وفرض أسعار متدنية على المواد الأولية ومنع تصديرها لتوفيرها للصناعة بتكلفة متدنية.

- فرض الحماية الجمركية لمصلحة الإنتاج الوطني وإعفاء المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية.
- إقامة المنشآت البحرية وتوسيع الأسطول وفرض رسوم إضافية على السفن الأجنبية بنسبة حمولتها عند رسوها في الموانئ الفرنسية.
- تأسيس شركات تجارية كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية في الخارج.

الفصل الرابع: المدرسة الفيزيوقراطية أو الطبيعية:

تميز القرن الثامن عشر بانتشار الفكر و النزعة العلمية في أوساط الباحثين و العديد من الحقول المعرفية، فقد تقدمت في هذا القرن علوم الطبيعة و الكيمياء و الفلك و غيرها من العلوم الطبيعية الأخرى، و قد أثر هذا التطور على طريقة و منهج البحث لدى المفكرين في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، فشرعوا في دراسة مختلف سلوكات الإنسان و علاقاته باعتبارها خاضعة لقوانين تشبه القوانين التي تحكم مختلف الظواهر الطبيعية، و بذلك اتجهت جهود المفكرين إلى تخليص العلوم الإنسانية من كل أبعاد أخلاقية أو معيارية لتصبح تعبير عن علاقات وضعية و تفسيرية .

ظهرت الفيزيوقراطية في ظل هذه التحولات الفكرية الواسعة التي عرفها العالم الأوربي، فهي تعتبر جزء من تيار ساد فرنسا و أسس لعصر الأنوار في القرن الثامن عشر الذي لمع في وسطه فولتير، مونيسكيو، روسو، ديدور و غيرهم من فلاسفة هذا العصر الذهبي من تاريخ أوربا الحديث، و قد تأثر الفيزيوقراطيون بشكل كبير و مباشر بهذه النزعة العلمية و التجريبية التي اتضحت في أعمال رائد هذه المدرسة الطبيب الفرنسي فرانسوا كيسناي (**François Quesney**) الذي قد م نظريته الاقتصادية بناءا على تشبيه العلاقات الاقتصادية للأفراد داخل الدولة بالعلاقات التي تحصل بين الأعضاء المكونة للجسم الإنساني.

هذه المحاولات لفرانسوا كيناي و غيره من البحاثة الاقتصاديين كـ"وليام بيتي"، تعكس رغبة كبيرة في إخضاع الظواهر الإنسانية الاقتصادية للدراسة العلمية الدقيقة و الموضوعية. لتنبأ أعمال هؤلاء بإحداث نقلة نوعية في دراسة الاقتصاد و تحديد معالم البحث في مختلف قضاياه، ما جعل البعض يعتقد بأن الفضل في ظهور علم الاقتصاد الحديث يرجع لأعمال الفيزيوقراطيين الذين حددوا نطاق البحث الاقتصادي و مناهجه و أهدافه، من خلال إدخال فكرة القوانين الاقتصادية.

المبحث الأول: تعريف المدرسة الفيزيوقراطية :

تشير تسمية الفيزيوقراطية إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي نشأت و سادت فرنسا في نهاية حكم لويس الخامس عشر، بحيث قام مجموعة من الفلاسفة الاقتصاديين (الطبيعيين) بتقديم نظرية متكاملة عن النشاط الاقتصادي، مبنية على دراسة الإنسان و علاقته بالعالم الطبيعي .

و الفيزيوقراطيون أو الطبيعيون هم جماعة من النبلاء و الملاك الزراعيين، و العلماء و الذين انضموا تحت راية الاقتصادي الطبيب فرانسوا كيسناي، الذي يعود له الفضل في وضع أسس المدرسة الفيزيوقراطية و علم الاقتصاد السياسي الحديث، بعد إصداره كتابه الشهير الذي عنونه بـ**"الجداول الاقتصادية"** سنة 1750، و هيمن على الأفكار الاقتصادية في فرنسا إلى غاية قيـام الثورة الفرنسية 1789.

لقد ولدت الفيزيوقراطية في عهد اتسم بالاضمحلال الاقتصادي، وبأزمة طويلة كونت الواقع الموضوعي الذي هيأ الثورة الفرنسية، فجاءت بأفكار اقتصادية ذات طابع ثوري تمردي واضح، نادت من خلالها إلى ضرورة الرجوع إلى الأرض و الطبيعة باعتبارها مصدر كل الخيرات و التخلي في المقابل على سياسات التجاريـن التصـنيعية التي دعا إلى تطبيقها كولبير الذي اتهمته بتفقير البلاد، و نادت بالإصلاح و تغيير الأوضاع و الرجوع إلى القيم الطبيعية و الأصيلة للإنسان. و يعتبر كيناي أشهر الفيزيوقراطيون الذين دعوا للرجوع إلى الطبيعة و اعتبر أن الأرض هي مصدر الثروة.

و ظهر إلى جانب كيسناي عدد من المفكرين الذين عملوا على ننشر هذه الأفكار و تطويرها، منهم (ميرابو الأب / Mirabeau) و (دي نيمور /Dupont de Nemours) و (مرسييه دي لافيير / Mercier de la Riviere)، و **يتميز كل هؤلاء الطبيعيون بأمرين**:

1- إنهم آخر المفكرين الاقتصاديين الذين تعرضوا لمشكلة التفضيل بين أنواع النشاط الاقتصادي و البحث عن أفضل المهن.
2- إنهم أول المفكرين الاقتصاديين الذين بحثوا بطريقة منظمة عن أفضل النظم الاقتصادية التي تحقق الرفاهية، و طالبوا بالأخذ بنظام الملكية الخاصة و ضرورة الحرية الفردية.
3- أول من اعتقد بوجود قوانين موضوعية تحكم العلاقات الاقتصادية، و تبقى وظيفة الباحث هي كشف هذه القوانين.

المبحث الثاني: مبادئ ومرتكزات المدرسة الفيزيوقراطية:

يمكن تلخيص أهم مبادئ نظرية المدرسة الفيزيوقراطية في النقاط التالية:

أ- النظام الطبيعي أساس الحرية الاقتصادية:

يقول " دي نيمور": **" إن الفيزيوقراطية هي علم القانون الطبيعي"**، لكم ما المقصود بالنظام الطبيعي؟ و ما هو تعريفه؟ كيف العمل للوصول إلى معرفته؟ ما هي الطرق الواجب اتباعها لتطبيقه؟

- تعريف النظام الطبيعي:

اعتقد الطبيعيون في ضرورة وجود نظام طبيعي باعتباره: **"نظاما مثاليا يحقق التوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع"**، أو بأنه :**"النظام الذي يؤمن الملكية و الأمن و الحرية"**، أو بصورة أدق و أعمق **"هو النظام الذي أراده الله لسعادة البشر... هو النظام الإلهي"**، و أن القوانين التي ترعى هذا النظام هي **"قوانين لا مرد لحكمها لأنها من طبيعة البشر و الأشياء و هي التعبير الحي عن إرادة الله"**. و إذا ابتعد الناس عن تطبيق هذه القوانين التي تحكم هذا النظام الإلهي فإنه بالضرورة سيعرفون التعاسة و الحرمان.

و يتكون النظام الطبيعي من مجموعة أنظمة التي تحقق الرخاء للجماعة و بما يساعد على ازدهار الزراعة، و يستند هذا النظام الطبيعي إلى فكرة الملكية في صورها المتعددة، و يترتب على ذلك ضرورة احترام هذه الملكية باعتبارها جزء من النظام الطبيعي، و هي تشمل:

1- الملكية الشخصية: و هي حق الشخص في استغلال ملكاته الذهنية و العضلية و الحصول على مقابل إنتاجه، أي الحق في الحرية.
2- الملكية المنقولة: و هي حق الشخص في ملكية ثمرة عمله.
3- الملكية العقارية: و هي تتعلق بصفة خاصة بملكية الأراضي الزراعية.

بناءا على مفهوم الحرية التي يكفلها النظام الطبيعي للأفراد، فمن حق الإنسان حسب الطبيعيين أن يملك ما يشاء و يختار المهنة التي يشاء، باعتبار أن المصلحة الذاتية لا تتعارض مع المصلحة العامة، و يعود أصل العبارة المشهورة **" دعه يعمل دعه يمر إلى الاقتصادي الفيزيوقراطي "** إلى "فانسون كورني"، و التي تبناها لاحقا "آدم سميث" كأساس لفكره الاقتصادي.

أما الدولة أو الملك فليس له أي دور اقتصادي أو حق في التدخل في سير التفاعلات الاقتصادية، لأن القوانين التي تضعها الإدارة تغير توازن العلاقات الاجتماعية، لذلك يرون أن دور الملك هو تأمين و حماية النظام الطبيعي من خلال الدفاع عن الحرية . كما نجدهم يصرون على ضرورة تحرير **التجارة الخارجية و الداخلية**، و تفسير ذلك أن حرية التجارة تكفل للزارع زيادة دخله، لأن فرنسا كانت قادرة على تصـدير المنتجات الزراعية، و بالتالي زيادة دخول العمال الزراعيين مع اتساع الأسواق أمامهم .

- كيف يتم التعرف على قوانين النظام الطبيعي؟

يعتقد الطبيعيون أن هذا النظام و قوانينه يكتشفان بـ**"البداهة"**، فبالعقل نصل إلى هذه الحقيقة، يقول **"ليرسييه"** :"بأن البداهة هي التي توفق بين المنفعة الشخصية و النفع العام من جهة و بين العدالة من جهة

أخرى، بأنها هي التي تضمن اتفاق المصالح بين السلطة و الأمة، و هي التي تسمح و تفرض على الإنسان الانصياع لأوامر هذا النظام الطبيعي" .

- فكرة القانون؟

كانت المدرسة الفيزيوقراطية أول من قال بفكرة وجود قوانين ترعى الشؤون الاقتصادية، فبالرغم من إرجاعها هذه القوانين إلى القدرة الإلهية. و لهذه النقطة أهمية كبيرة تجعل من الطبيعيين أول من أعطى للاقتصاد صفة العلم الباحث عن القوانين التي تنظم شؤونــه. وحددت بذلك منهج وحدود البحث لدى المدارس التي تلتها، الكلاسيكية و الماركسية.

ب- مبدأ الريع الصافي (الناتج الصافي) (الأرض هي مصدر الثروة):

بدأ الطبيعيون تعريفهم للثروة باستبعاد المعدن النفيس كمصدر لها اعتقد الماركانتيليون بأن مصدر الثروة هو الذهب و الفضة، و أن الفرد أو الدولة التي تملك أكبر كمية من هاته المعادن هو الثري و الغني، لكن الأمر مختلف بالنسبة للفيزيوقراط، فهم يعتقدون بأن النقود المعدنية ليست إلا ثروة عقيمة، و يعرفون الثروة بأنها : كمية من المنتجات التي بإمكاننا أن نستهلك منها ما يطيب لنا و بدون حساب، دون أن يؤدي هذا الاستهلاك إلى شح المنبع الرئيسي لهذه المنتجات"، فالثروة إذا كما يعرفها "دي لارفيير" هي:**"مجموعة القيم التي يمكن استهلاكها عند الرغبة دون إفقار لمصدرها"**، و لذلك نجد بأن النشاط المنتج الوحيد هو الزراعة، و أن غير ذلك هو مجرد تحويل عقيم لصورة المادة. فأنواع النشاط الأخرى غير قادرة على الخلق و إعطاء قيمة جديدة أو ريع صافيا لأنها من قبيل الحرف العقيمة، يقول كيناي في هذا الصدد:**"إن الزراعة هي النشاط الوحيد الذي يمنح الإنسان أكثر مما يحصل عليـه" ، فالزراعة تضـاعف، بينما الصـناعة تحول و التجارة تنقل** .

- ما هو الريع الصافي الذي تمنحه لنا الزراعة؟

في كل عملية إنتاجية يقوم الإنسان للحصول على سلعة أو رزق لا بد له من إنفاق بعض المصاريف الضرورية لإنتاج تلك السلعة (شراء مواد أولية، صرف الوقت اللازم، تسديد أجر العمال...)، و هذه التكاليف لابد له من أن يقتطعها من السلعة المنتجة و المنجزة حتى يحصل على ما يسمى "ريعا صافيا" لعمليته الإنتاجية، أو بصورة أبسط فالريع الصافي هو الفرق بين ما ينفق للحصول على سلعة ما، و بين نتيجة العملية الإنتاجية التي هي السلعة نفسه.

و إن هذا الريع الصافي بهذه الصورة لا تمنحه سوى الزراعة دون غيرها من الفعاليات الاقتصادية الأخرى، و سبب ذلك بنظر الفيزيوقراط بسيط: فحبة القمح مثلا التي تبذر في الأرض تعطي أضعافا لها،

أي الأرض وحدها هي المنتجة للريع الصافي و أن ذلك يعود إلى عمل الخالق الإله ، فالزراعة هبة من الطبيعة، و يؤدي تضافر جهد الإنسان مع عمل الطبيعة إلى نشوء قيمة جديدة لم تكن موجودة و هي الناتج الصافي .

ج- مبدأ دوران الثروة وتوزيع الدخل (الجدول الاقتصادي):

بعد أن بين الطبيعيون كيف أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد من خلال فكرة الريع الصافي، يتطرقون في مستوى آخر إلى تحليل الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الدخل العام الناجم عن الريع الصافي على الأفراد داخل المجتمع، و ذلك من خلال استخدام الجدول الاقتصادي الذي وضعه فرانسوا كيناي مستعينا في ذلك بخبرته في ميدان الطب، بحيث لجأ إلى تشبيه العملية التي يتم من خلالها توزيع الـدخل و دوران الثروة على طبقات المجتمع بعملية دوران الدم داخل جسم الإنسان (الدورة الدموية)، و تعتبر نـظرية توزيع الدخـل من أشـهر النـظريات التي قدمها الطبيـعيون في دراساتهم الاقتصادية. و ركزا من خلالها على دراسة الاقتصاد وفق نظرة كلانية تدرس الدخل على المستوى الوطني و ليس وفق نظرة جزئية تركز على دخل الفرد كوحدة للتحليل.

فمن خلال الجدول الاقتصادي حاول كيناي أن يبين كيفية توزيع الناتج الصافي و دورانه بين الطبقات في المجتمع، ليقدم لنا بذلك عرض لدورة الناتج الصافي بانتقال الدخول من طبقة إلى أخرى، أكثر من كون قدم لنا نظرية للتوزيع بالمعنى الحديث .

فانطلاقا من مبدأ الريع الصافي، و تقسيم المجتمع إلى طبقة عقيمة و أخرى منتجة، استطاع كيناي أن يخطط جدولا اقتصاديا يبين فيه كيفية انتقال الثروة من الطبقة المنتجة الزراعية إلى غيرها من الطبقات العقيمة، ثم كيف تعود هذه الثروة إلى نفس الطبقة التي انطلقت منها أي الزراعية، و هكذا في كل عام من الإنتاج .

و قد قسم كيناي المجتمع إلى ثلاثة طبقات:

© **الطبقة المنتجة**: و تشمل العمال الزراعيين الذين يقومون على خلق الناتج الصافي، و هو الزراعة.

© **طبقة الملاك العقاريين**: و هؤلاء و إن لم يكونوا منتجين بالمعنى المتقدم، إلا أن الطبيعيين رتبوا على دورهم أهمية خاصة، و بذلك احتلوا مكانا وسطا بين طبقة المنجين و الطبقة العقيمة.

© **الطبقة العقيمة**: تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، و يدخل فيها العاملون في الصناعة و التجارة، و اعتبرت هذه الطبقة عقيمة طبقا لنظرية الريع الصافي، حيث أنها لا تضيف إلى الإنتاج الصافي كما هو الحال في الزراعة .

المبحث الثالث : تقييم الفكر الاقتصادي للطبيعيين:

أ- الإسهامات:

© أثبت الطبيعيون من خلال طريقتهم في التحليل الاقتصادي تفوقا و تميزا عن باقي المدارس و الاتجاهات التي سبقتهم، فمن خلال اعتمادهم على المنهج التجـريبي، و تحديد مهمة الباحث في اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، ساهموا في بلورة ملامح علم لاقتصاد السياسي، بل يذهب البعض –كما سلف الذكر، إلى اعتبار فرانسوا كيناي مؤسس علم الاقتصاد السياسي الحديث.

© **و تبقى فكرة القوانين أهم ما جاء به الطبيعيون، لأنهم حرروا بذلك البحث الاقتصادي من أحضان الفلسفة و الأخلاق و الفكر الديني الكنسي**.و بينوا كيف أن الظواهر الاقتصادية كغيرها من الظواهر الطبيعية الأخرى تحكمها قوانين موضوعية ينبغي على الباحث العمل على اكتشافها.

© كما أن نظرية كيناي حول دوران الناتج الصافي اعتبرت من أهم الأعمال التنظيرية للطبيعيين، نظرا إلى ما قدمته هذه النظرية من إضافة في أدوات التحليل، بحيث اعتبرت أول بداية تحليلية لوضع نماذج للتوازن العام للاقتصاد الوطني، و قد أدت هذه النماذج فيما بعد إلى وضع نماذج **"فالراس"** و نماذج المنتج – المستخدم للتوازن لـ**"يونتييف"** .

© كما أن الطبيعيين كانوا السباقين إلى وضع أسس الاقتصاد الليبرالي الحر، من حرية و إقرار مبدأ الملكية الخاصة، و التي تعتبر من أهم المبادئ التي قام على أساسها الاقتصاد و الفكر الكلاسيكي لـ"آدم سميث".

ب - الانتقادات:

بالرغم من إسهامات الطبيعيين في جعل الاقتصاد كعلم و معرفة منظمة يخطوا خطوات هامة و حاسمة نحو الأمام، غير أن أعمالهم شابتها بعض النقائص، التي فتحت بابا واسعا للانتقادات، و أهمها:

© بالرغم من ادعاء الطبيعيين الموضوعية في أبحاثهم غير أنهم لم يخفوا بعدا اجتماعيا و ذاتيا في نظرياتهم الاقتصادية، فمنتقديهم يعتقدون أن الطبيعيين عكفوا على إعطاء الزراعة أهمية كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الأخرى ليس لأنها النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد فقط بل أس السبب في ذلك هو رغبتهم في تبرير دخل للملاك العقاريين الذي يحصلون عليه دون عمل من جانبهم .

© كما ان نظريتهم حول القيمة يشوبها الغموض و الخطأ، فنظرا لكون الطبيعيين فشلوا في الوصول إلى فكرة أو معيار " المنفعة" في تعريف الثروة، فقد عجزوا عن تصور أن الصناعة أو التجارة (نشاط الطبقة

العقيمة) يمكن أن يكونا منتجين كذلك، لأنهما و إن اقتصرا على تحويل المواد إلا أنهما يضيفان منفعة جديدة تبرر اعتبارهما منتجين.

© و فيما يتعلق بدور الطبيعة في النشاط الاقتصادي، فقد كان القياس يقتضي منهم معاملة الصناعات الاستخراجية معاملة الزراعة، حيث أن المناجم و المحاجر تعطي أيضا أكثر مما تأخذ، و لكنهم عجزوا أيضا عن إدراك هذه الحقيقة .

© كما أن التطورات التي عرفتها أوربا مع ظهور الثورة الصناعية مع نهاية القرن الثامن عشر فندت الكثير من فرضيات الفيزيوقراطيين حول اعتبار الزراعة النشاط المنتج الوحيد القادر على تحقيق الرفاهية و التقدم للمجتمعات.

المحور الثالث: المدارس الاقتصادية الحديثة والمعاصرة واتجاهاتها الراهنة

الفصل الخامس: المدرسة الكلاسيكية:

كان ظهور ما يعرف في تاريخ الفكر الاقتصـــادي بالمدرســـة الكلاســـيكية مرتبطا تمام الارتباط بالتطور الذي شـــهدته الدول الأوروبية في القرن الثامن عشـــر وما تلاه من أزمنة. فقد كان هذا التطور كبيرا من حيث التغيرات التي حدثت فيه، وشـــاملا من حيث النواحي التي أثر عليها، لأنه أثر في كل الجوانب التي تتكون منها مختلف أوجه الحياة الحضارية أي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .فإذا كان التطور الاقتصادي الذي شهدته المجتمعات الأوروبية قد نقلها من مرحلة الاقتصاد الإقطاعي إلى مرحلة الرأسمالية التجارية على نحو ما وقفنا عليه لدى التجاريين ، فإن الرأسمالية لم تتوقف عند هذا الوضع ، بل تطورت حتى وصلت في حوالي منتصف القرن الثامن عشر إلى أن تأخذ طابعا صناعيا وذلك بفضل الثورة الصناعية .

المبحث الأول: ماهية المدرسة الكلاسيكية:

أ - تعريف ونشأة المدرسة الكلاسيكية:

تعتبر هذه المدرسة من الفروع الإنجليزية لمدرسة الحرية، حيث وضع الطبيعيون الأسس الأولى لقيام النظرية الاقتصادية التي طورها لاحقا مجموعة من المهتمين والعلماء البريطانيين والفرنسيين في القرن الثامن عشر، إذ أثمرت مجهوداتهم وآلت إلى قيام مدرسة اقتصادية عريقة تعرف تحت اسم المدرسة الكلاسيكية في بريطانيا وعاشت حوالي مئة عام، حيث أعترف لها بالسبق في معالجة القضايا الاقتصادية ترقي إلى درجة الكمال واليقين. وتميزت المدرسة الكلاسيكية بالبعد عن الدوافع الشخصية والأخلاقية وبالاعتماد على أدوات التحليل المنطقي وباتجاهاتها الموضوعية في التحليل. وبهذا أعطت الاقتصاد صفته العلمية الحديثة التي عرف بها منذ ذلك الحين .

ولكي يتسنى لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة لميلاد علم الاقتصاد السياسي يتعين علينا فهم الوسط التاريخي الذي نشأ فيه الفكر الكلاسيكي، سواء من حيث الوقائع أو الفكر. فمن وجهة نظر الوقائع الاقتصادية رأينا أن الأمر يتعلق بمرحلة الرأسمالية الصناعية، مرحلة التوسع الصناعي وانعكاساته في الزراعة.

وبالتالي من الصعب تعيين الحدود الزمنية للمذهب الكلاسيكي. إلا أنه في الإمكان بدئه مع كتاب آدم سميث "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776، شريطة ألا نغفل العمل التمهيدي الذي قام به الرواد الأوائل أهمهم: وليام بتي (1623-1687) في انجلترا، والطبيعيون في فرنسا. وقد كان بناء مذهب الكلاسيك -إلى حد كبير- من عمل رجلين اثنين: آدم سميث (1723-1790)، دافيد

ريكاردو .(1772-1823)وقد أسهم في إرساء بعض مبادئ المدرسة الكلاسيكية توماس مالتس (-1766 1843) وروج لتعاليم المدرسة في انجلترا جون ستيوارت ميل (1806-1873)، وفي فرنسا جان باتيست ساي (1767-1832).

المبحث الثاني: مبادئ وأسس الكلاسيك:

© سياسة الحرية الاقتصادية: يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

© قانون ساي للأسواق: العرض يخلق الطلب المساوي له أي أن العرض هو أساس تحديد ثمن السلعة وإن الطلب تابع له وعلى ذلك لا يكون هناك فائض في الإنتاج ويكون هناك توازن دقيق بين العرض والطلب.

إن الطريقة التي اتبعها الكلاسيك في تحليلهم هي ميكرواقتصادية أنها جزئية عندما يهتم بدراسة الأسعار والسوق لكنها تظهر كلية لما ينشغل الكلاسيك بتوزيع الدخل الإجمالي على مختلف الطبقات الاجتماعية . كما أن طريقتهم تعتبر تجريبية واستنباطية فهي تجريبية عند ريكاردو الذي يبتعد عن الواقع الاجتماعي ليتعمق في تحليله التجريدي وهي استنباطية لأنهم يستنتجون القوانين العامة التي تحكم النشاط من مبدأ عام هو أن كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة بأدنى تكلفة ممكنة (الرجل الاقتصادي.)

© التوظف الكامل: أي أن العمالة وعناصر الإنتاج الأخرى مستخدمة استخداما كاملا وبالتالي لا يوجد بطالة إجبارية في المجتمع وعن سيادة البطالة على نطاق واسع أمر غير محتمل الوقوع وهي بطالة جزئية وإن وجدت البطالة فتكون إما بطالة اختيارية أو موسمية .

© كل الأسواق (سوق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية في ظل هذه المنافسة بتخفيض التكلفة على أقل حد ممكن مقارنة مع زيادة قيمة الناتج الحدي.

© لا يخضع أصحاب الأعمال والعمال إلى الخداع النقدي ولكن تبني هذه القرارات على أساس الأسعار النسبية لكل من السلع وعوامل الإنتاج،وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها،إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي وليس على المستوى المطلق للأجر والأجر الحقيقي هو عبارة عن معدل الأجر النقدي على المستوى العام للأسعار.

© يعتمد التحليل الكلاسيكي على تحقيق المصلحة الخاصة التي تعد من بين اللبنات الأساسية المكونة للمصلحة العامة، كما يرى آدم سميث بأن اليد الخفية التي يعتمد عليها في تحليلاته هي عبارة عن تلك القوى الوهمية التي تربط بين المصلحة العامة والخاصة إذ على أساسها يتحقق التكامل الاقتصادي.

© نظرية الأجور عند الكلاسيك: يرى الكلاسيك أن أجور العمال هي أحد تكاليف الإنتاج وتختلف أهمية عنصر الأجور تبعا لاختلاف الصناعة ويرى الكلاسيك أن تخفيض أجور العمال سوف يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض أسعار بيع السلع مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يشجع المنتجون على زيادة الإنتاج ومن ثم يزيد الطلب على الأيدي العاملة.ويرى الكلاسيك إن العمل كأي سلعة في السوق وإن تخفيض الأجور سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال . اما نظرية الريع عند الكلاسيك: فيرى الكلاسيك أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة أو في غير ذلك يسمى (ريع) ويختلف هذا الريع باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها.وبالنسبة لنظرية سعر الفائدة: فسعر الفائدة عند الكلاسيك هو مقابل الحرمان من الاستهلاك الحالي للتمتع بالنقود في المستقبل بعد زيادتها بمقدار الفائدة وإن مصدر النقود المعروضة هو الادخار. زيادة الطلب على الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وزيادة المعروض من المدخرات يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ويتحقق التوازن عند سعر الفائدة الذي يتعادل عنده العرض والطلب.

© نظرية التخصص وتقسيم العمل: نادى آدم سميث بضرورة التخصص وتقسيم العمل لما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج حيث يتولد عن التخصص وتقسيم العمل مهارة في تأدية العمل.

© نظرية القيمة: إن دراسة الكلاسيك للقيمة لم تكن من جانب الطلب أو جانب المستهلك (القيمة المنفعة) بل من جانب العرض أو من جانب الإنتاج القيمة المبنية على التكلفة.

© نظرية النقود: على عكس المركنتيلين الذين كانوا يعتقدون أن النقود هي الثروة يعتبر الكلاسيك أن النقود لا تنتج أية ثروة وما هي إلا وسيط للمبادلات وأداة لقياس القيم فهي إذن في نظرهم مجرد ستار يحجب الحقيقة الاقتصادية.

المبحث الثالث: رواد المدرسة الكلاسيكية:

أ- الرواد المتفائلون:

© آدم سميث (1723-1790):

ولد آدم سميث في اسكتلندا عام 1723 من عائلة متواضعة حيث كان أبوه يعمل في الجمارك،تعلم في جامعة غلاسكو ثم في جامعة أكسفورد وعاد من جديد إلى اسكوتلندا ليلتقي بالاقتصادي المشهور دافيد هيوم الذي كان يطرح آراء حول نظرية المنفعة الشخصية أو المنفعة الفردية ، ابتدأ حياته العلمية بتعيينه أستاذا لعلم المنطق بجامعة غلاسكو سنة 1752.سافر إلى فرنسا في سنة 1766 واتصل هناك بأصحاب المذهب الفيزيوقراطي، واطلع على آخر التطورات الاقتصادية التي ساعدته على انجاز مؤلفه الكبير في الاقتصاد السياسي الذي كان بعنوان "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" والذي نشره في عام 1776

.ويعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية ومذهب الحرية الاقتصادية،ولقد كان له فضل عظيم في ترسيخ الاقتصاد كعلم،لذا عرف بأب الاقتصاد السياسي.وعلى عكس فكره ومؤلفاته،لم يكن بارعا في عالم الأعمال لذا قضى حياته المتواضعة يعمل في إدارة الجمارك السكوتلندية حتى توفي عام 1790. ولا شك أن سميث استقى من الفكر الفيزيوقراطي ومن الفكر السائد،لكنه طور فيه وأضاف أشياء كثيرة وجديدة،وقد تضمن كتاب "ثروة الأمم" مجمل أفكاره.وما يهمنا في هذه النقطة هو دراسة القانون الطبيعي والمصلحة الفردية ،والحرية الاقتصادية ودور الدولة ونظريته في التجارة الخارجية. ونتطرق لها بالتفصيل فيما يلي:

1- الإنسان هو أساس الإنتاج: يقول آدم سميث أن مصدر ثروة الأمم يكمن في عمل الإنسان. يؤكد سميث خاصة على مزايا تقسيم العمل كما أن العمل في المجتمعات المتطورة ينتج عن تكوين رأس المال الذي يقسمه سميث إلى رأسمال ثابت ورأسمال متداول ويضيف بأن عنصر رأس المال هو الذي يرفع من إنتاجية العمل ولكي يزيد رأس المال يطالب سميث بأن يكون هناك ادخار الذي يقول عنه بأنه عبارة عن استهلاك مؤجل. وفي هذا الصدد يتسأل سميث عن الشيء الذي يدفع بالإنسان إلى العمل والادخار لولا مصلحته الخاصة ؟ وكيف أن المنافسة بين مصالح الأفراد المختلفة لا يؤدي إلى الفوضى؟

وفي إجابته عن ذلك يقول سميث بأن كل فرد في سعيه وراء ربحه الخاص يبذل مجهودا فعالا في رفع دخل المجتمع ودائما في سعيه وراء مصالحه الخاصة هناك "يد خفية" توجهه ليحقق غاية من الغايات خارجة عن إرادته ونواياه وهنا نسجل الدعم السيكولوجي لليبرالية من طرف سميث وذلك باعتقاده أن التنظيم العفوي للحياة الاقتصادية يحدث بفضل المنافسة بين المصالح الخاصة وهنا نسجل بعض التفاؤل عنده.وهذه الفكرة تصلح بالأفراد وتصلح كذلك بالأمم بحيث أن كل أمة تطمح إلى التخصص سوف تعمل بصفة غير مباشرة على تشكيل جمهورية سلعية ضخمة.

2- السوق هو أساس التوازن: يقول سميث أن الوسيلة التي تضمن التوازن بين المصالح المتناقضة للأفراد هي السوق وذلك بفضل حرية الأسعار ومن هنا نفهم أن سميث يعتمد على مفهوم السعر في تحليله للظواهر الاقتصادية بحيث يعتبر بأن الإنتاج ما هو إلا مجموعة من التكاليف أي من الأسعار،كما أن الأجر أيضا يعتبره سعرا.
3- تراكم رأس المال هو أساس التطور: إن نظرة سميث إلى التوازن ليست بالنظرة الساكنة إذ أنه يفرق بين الحالة التطورية،الحالة السكونية والحالة الرجعية.ويقول أن عجلة الحالة التطورية تكمن في تراكم رأس المال مع التفوق النسبي لهذا التراكم عن النمو الديمغرافي للأجراء الذي يؤدي إلى الارتفاع في مستوى كل من الأجور والأرباح في نفس الوقت وتعتبر فكرة سميث هذه

فكرة أولية عن النمو.

4- نظرية القيمة: مادام سميث جعل من العمل مصدر للثروة فمن الطبيعي أنه يجعل من العمل مصدرا للقيمة كما أنه يميز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية فالأولى أساسها المنفعة الشخصية والثانية فقيمتها تحدد في السوق ويأتي سميث بمثال حول الماء والألماس وهو بذلك يطرح لغز حيث يقول:" الماء هو نافع جدا لا قيمة له في المبادلة أما الألماس هو غير ذي قيمة استعمالية ولكنه بكمية كبيرة من السلع " ومن خلال هذا المثال يؤكد سميث إن القيمة الاستعمالية لا تشكل أساس القيمة التبادلية ويبرر ذلك بأن العمل هو القياس الشامل الوحيد والدقيق للقيم في كل مكان وزمان، لكنه يعتقد أن هناك بالإضافة إلى العمل مصدران آخران للقيمة وهما الريع والربح لأن القليل من الأشياء حسب رأيه تأخذ قيمتها التبادلية من العمل فقط(وهذا يخص المجتمعات البدائية) وبذلك حسب سميث أغلب الأشياء يكون مصدر قيمتها متعدد الأنواع أي من عمل، ريع وربح ويعتبر هذا أساس نظرية القيمة التي تحددها تكلفة الإنتاج أي القيمة المتكلفة.

© جون ستيوارت ميل (1806-1873):

جون ستيوارت ميل هو ابن الفيلسوف الكبير (جيمس ميل) ، وقد ثقفه والده منذ الصغر، وكان أستاذا للفلسفة ثم أستاذا للاقتصاد السياسي، لقد تأثر بريكاردو عن طريق والده، والذي كانت مهمته الفكرية هي شرح ومعالجة نظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين الإنجليز وخصوصا ريكاردو، إلا أن ستيوارت ميل جاء بعناصر جديدة متأثرا بالاشتراكيين الفرنسيين الأوائل وخصوصا سان سيمون. حاول ميل الموافقة بين أطروحات "القوانين الطبيعية" التي شرحها أصحاب المدرسة الكلاسيكية والتي اعتبرها صحيحة وبين أطروحات المخالفين لها الممثلة في اتجاه التدخل الحكومي. وهو صاحب كاتب مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848 وقد حاول ميل أن يوفق بين التشاؤم والتفاؤل من جهة وبين صرامة الليبرالية والطموح الاجتماعي من جهة أخرى. وإسهام ميل في النظرية الليبرالية يكمن في أنه ميز بين قوانين الإنتاج التي يطغى عليها الطابع الاجتماعي والنسبية الذاتية.

1- تحليل ميل للإنتاج : الجديد في تحليل ميل للإنتاج،هو إضافته لرأس المال كعامل ثالث من عوامل الإنتاج إلى جانب الطبيعة،ويؤكد ميل أن رأس المال منتج،وأنه يأتي من الادخار،وحسب ميل فإن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا بتراكم رأس المال.
2- تحليل ميل للتوزيع: لم يدرك ميل أن الدخول هي أسعار عوامل الإنتاج،كما انه لم يميز بين المستحدث والرأسمالي،كما فعل ساي،بل اعتمد على ريكاردو مقسما الدخول إلى ثلاثة أنواع حسب أصحابها:أجر العمال وريع ملاك العقارات وأرباح الرأسماليين.

© جان باتيست ساي (1767-1832):

وهو أول أستاذ للاقتصاد السياسي في فرنسا ويعود إليه الفضل في التقسيم الكلاسيكي: الإنتاج، التداول، التوزيع والاستهلاك. وقد استطاع أن يضع بوضوح عوامل الإنتاج المتمثلة آنذاك في الأرض، العمل رأس المال مع التفرقة بين عنصر رأس المال والتنظيم.

كما يعود له الفضل في وضع قانون المنافذ الذي يقول بأنه لا مجال لأزمات فيض الإنتاج لأنه هناك تبادل بين المنتجين وأن العرض يخلق الطلب عليه إما التبادل فيجب أن يكون حرا. ومن الواضح أن أفكار ساي يطبعها شيء من التفاؤل على عكس ريكاردو ومالتس.

ب- الرواد المتشائمون:

© دافيد ريكاردو (1772-1824):

ولد دافيد ريكاردو في لندن عام 1772، من صيرفي يهودي، عمل ولم يتجاوز الرابعة عشر مع والده، ثم ترك عائلته بعد اعتناقه المسيحية. في عام 1792 بدأ يقوم بعمليات في البورصات لوحده حتى أصبح مليونيرا، وبعدها انسحب من عالم الأعمال في عام 1814 واشترى ملكية كبيرة حيث نشر مؤلفه الرئيسي عام 1817 بعنوان "أسس الاقتصاد السياسي والضرائب"، وهو المؤلف الذي جعل من ريكاردو أكبر اسم بعد آدم سميث، بل إن شمولية ذلك الكتاب وطريقته في التحليل والتجريد جعلته يفوق مؤلف سميث "ثروة الأمم". وفي عام 1819 انتخب عضوا في مجلس العموم البريطاني حيث أخذ يشارك في الأعمال البرلمانية. دخل ريكاردو علم الاقتصاد وهو يبحث عن حلول للمشاكل المطروحة في عصره وأهمها مشكلة التضخم وانخفاض قيمة العملة الورقية، وارتفاع أسعار الذهب، والتي كانت تعاني منها انجلترا، لقد درس ريكاردو المشاكل التي أهملها آدم سميث وخصوصا مشاكل القيمة والنقد والتجارة الخارجية، ووجه موضوع الدراسة بشكل خاص إلى دراسة توزيع الدخول، توفي ريكاردو عام 1823 وهو في ذروة نشاطه العلمي والاجتماعي .

إن معظم أفكار ريكاردو يتضمنها كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي ومن أهمها:

1- نظرية القيمة في العمل التي أصبحت فيما بعد إحدى نظريات كارل ماركس.
2- نظرية إصدار العملة التي طبقها البنك الإنجليزي آنذاك.
3- نظرية التكاليف النسبية المقارنة في مجال التجارة الخارجية.
4- مفهوم الأجر الطبيعي المساوي إلى الحد الأدنى الفيزيولوجي (الحاجات الضرورية).
5- نظرية الريع التفاضلي.

© توماس روبرت مالتوس (1766-1836):

ولد مالتوس من أسرة انجليزية مثقفة، درس مالتوس الأفكار الفلسفية والاقتصادية الجديدة التي كانت منتشرة في أوروبا، ثم تخصص في علم اللاهوت في جامعة كامبردج وأصبح مدرسا فيها. وفي عام 1807 صار أستاذ اللاهوت في جامعة هايلبري وبقي في مركزه حتى وفاته.

لقد تأثر مالتوس كثيرا بالبؤس الذي عاشته انجلترا إثر الثورة الصناعية ومختلف الثورات ضد فرنسا ويظهر هذا التأثير في أعماله الفكرية بحيث يطبعها شيء من التشاؤم. وقد اشتهر مالتوس بوضعه لقانون السكان الذي ينص على أن هناك فرق بين التزايد الهندسي للسكان والتزايد الحسابي للنمو الاقتصادي (المواد الغذائية) الموجودة على سطح الأرض إذ أن عدد السكان يتزايد بأكثر سرعة من سرعة تزايد كمية الأغذية. ومن هنا يستنتج ماتوس بأن البشرية محكوم عليها بالبؤس والمجاعة والحروب، وهذا القانون كان له تأثير بالغ على الليبراليون في مجال الديمغرافي حيث لأن نسبة الولادات تدنت في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 وذلك في البلدان الأوروبية. والنتيجة الحتمية هي زيادة هائلة في السكان بالنسبة للأرزاق مما يؤدي إلى المجاعات والمرض والحروب...ويحدد مالتوس بعض الحلول التي قد تؤجل النهاية المؤلمة للبشرية وهي:

1- تحديد النسل ضرورة لابد منها، وهي منافية للأخلاق والدين إذا تم هذا التحديد بعد الزواج لذلك لابد من العفة والامتناع عن الزواج أو تأخيره أو إلغاؤه نهائيا.
2- مطالبة الطبقة الفقيرة بعدم الزواج أو تأخيره على الأقل ومطالبة الطبقة الغنية بعدم الإحسان إلى الطبقة الفقيرة لأنه يشجعها على الزواج.

المبحث الرابع : تقييم المدرسة الكلاسيكية:

لقد كانت للمدرسة الكلاسيكية مساهمة كبرى في بناء الفكر الاقتصادي وبالرغم من ذلك إنها تعرضت إلى عدة انتقادات،لذلك يمكن تناول أهم هذه الإسهامات والانتقادات من خلال ما يلي:

أ- مساهمات الكلاسيك في تطور الفكر الاقتصادي:

1- لقد دفعوا إلى الأمام الفكر الإقتصادي مؤسسين بذلك علم الاقتصاد الذي أصبح علما قائما مستقلا عن العلوم الأخرى.

2- لقد سمح المذهب الليبرالي الذي عملوا وفقه بتحرير المبادرة الفردية،الشيء الذي أدى إلى التطور الإقتصادي خاصة وأن ذلك تزامن مع الثورة الصناعية.

3- لقد سمح المذهب الكلاسيكي بظهور الحرية والمبادلات التجارية الوطنية والدولية (نظرية التجارة الخارجية عند سميث وريكاردو).

4- إن النظريات الاقتصادية الكلاسيكية تعتبر أساس علم الاقتصاد وذلك لأن كل ما جاء فيما بعد إنما جاء ليكمل ويطور الفكر الكلاسيكي .

ب- **نقائص المدرسة الكلاسيكية:**

لقد تعرضت المدرسة الكلاسيكية للنقد من ثلاث جوانب: الجانب المنهجي، الجانب التحليلي والجانب المذهبي وفيما يخص :

© النقد من الجانب المنهجي:

لقد اتبع الكلاسيك في بحثهم طريقة الاستنتاج التجريدية ولم يهتموا بالجانب التاريخي وذلك لاعتقادهم في وجود قوانين اقتصادية مطلقة صالحة في كل مكان وزمان، وكرد فعل إهمال الجانب التاريخي من طرف الكلاسيك جاءت المدرسة التاريخية الألمانية التي تقر بأن القوانين الاقتصادية تقسم بالطبع النسبي والتغييري وأنه ليست مطلقة وليست صالحة في كل مكان وزمان أي بمعنى آخر أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي للمجتمعات تخضع لقوانين خاصة بها.

© النقد من الجانب التحليلي:

لقد انتقدت المدرسة الكلاسيكية في ما جاءت به نظريات اقتصادية وعلى وجه الخصوص القيمة، التوزيع، النقود والتجارة الخارجية.

1- نظرية القيمة: إن قيمة السلعة حسب الكلاسيك تتحدد على أساس عدد الساعات التي تبذل في إنتاج هذه السلعة ولقد انتقدت هذه الفكرة بحيث أن العمل ليس بالعنصر الوحيد الذي يدخل في إنتاج البضاعة بل هناك أيضا الأرض ورأس المال وتأتي فيما بعد النظرية الحدية (النيوكلاسيك) للقيمة لكي تنتقد هي الأخرى المفهوم الكلاسيكي للقيمة المبنى على التكلفة والمهمل للجانب الشخصي (الذاتي) أي المهمل للمنفعة التي يحصل عليها الأشخاص عند استعمالهم للسلع والتي تدخل أيضا في تحديد قيمة هذه السلع (القيمة/المنفعة).

2- نظرية التوزيع: هنا أيضا يتعرض الفر الكلاسيكي للانتقادات من طرف الفكر الاقتصادي الحديث وخاصة منه النظرية الحدية التي تقول بأن ما حصل عليه مل عمل من عوامل الإنتاج إنما يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية لهذا العامل الإنتاجي.

3- نظرية النقود: بينما كان الكلاسيك يولون أهمية للنقود (مجرد وسيط للمبادلة) نجد أن الفكر الاقتصادي الحديث وعلى رأسه كينز يلح يؤكد على أهمية النقود كمخزن للقيمة بالإضافة إلى وظيفتها كوسيط وقد أكد كينز على أن ميل الفرد للاحتفاظ بالنقود قد يزيد فيقل الطلب الكلي فينقص الإنتاج وتنشأ البطالة فالنقود إذا

من خلال وظيفتها كمخزن للقيمة قد تؤدي إلى حدوث بطالة أي أنها تؤثر على مستوى البطالة ومن ثم فهي ليست مجرد وسيط للمبادلة.

© النقد من الجانب المذهبي:

من هذا الجانب نجد أن المدرسة الاشتراكية هي التي انتقدت بشدة الفكر الكلاسيكي القائم على الليبرالية وذلك للأسباب الآتية :

1- إن النظام الليبرالي قائم على استغلال الرأس ماليين للطبقات الفقيرة (كارل ماركس).
2- إن الدخل الإجمالي في البلاد الرأسمالية يتم توزيعه بصفة غير عادلة وغير متساوية فيترتب عن ذلك وجود طبقات متفاوتة كذلك أن الزيادة في الإنتاج لا تصرف كليا في الداخل بما أن هناك فيض في الإنتاج بل تتطلب أسواق خارجية تضمنها المستعمرات والتي تكون أيضا مصدرا للمواد الأولية.
3- إن النظام الرأس مالي يؤدي بطبيعته إلى أزمات اقتصادية مثل ازمة الانتاج و البطالة وغيرها من الازمات ، ولذا فهو ليس الأمثل حسب المدرسة الاشتراكية التي تقترح نفسها كبديل والتي تأتي كرد فعل لليبرالية.

من خلال كل هذا فالفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي هو فكر ظهر نتيجة للتطورات التي عرفتها أوروبا خلال القرن الثامن عشر والمتمثلة في الثورة الصناعية وما أحدثته من تغيرات جذرية في المجال الاقتصادي ولا سيما الميدان الصناعي .حيث إن الفكر الاقتصادي الحر الذي ظهر في فرنسا في بادئ الأمر –إلا أنه مذهب حر- كان مهتم بالمجال الزراعي لاعتقاد الفيزيوقراطيون أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد أي النشاط الوحيد الذي يحقق ناتج صافي لذلك ارتبطت أفكارهم بحرية هذا القطاع والتبادل الخاص بمنتجاته. بعكس الكلاسيكيون في انجلترا الذين كانوا يناشدون بحرية التبادل والمعاملات مما جعلهم يهتمون بجميع الأنشطة الاقتصادية ويندون بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خوفا من إعاقة تقدمه وفي مابين هاتين المدرستين ظهرت مدارس أخرى للفكر الاقتصادي ينادي بعضهم بالحماية عن جانب الدولة مثل المدرسة النيوكلاسيكية أو الحدية ،والبعض الأخر ينادي بالاشتراكية وتحويل النزعة الفردي إلى نزعة جماعية، ومهما تكن من أمر تلك المذاهب الفكرية فإنه يمكننا القول أن كل تيار فكري كان له مؤيديه من الظروف والوقائع الاقتصادية التي كانت تمر بها الاقتصاديات.

الفصل السادس: الفكر الاقتصادي الاشتراكي:

ينسب الفكر الاقتصادي الاشتراكي إلى مؤسس المدرسة الماركسية كارل ماركس (1818 – 1883) . بالرغم من أن الأفكار الاشتراكية سبقت كارل ماركس، إلا أنه يرجع إليه الفضل في جعل الاشتراكية منهجاً علمياً ولذلك تسمى اشتراكيته " بالاشتراكية العلمية " على أساس أنها تقوم على الحجج والأدلة الاقتصادية التي تستند إلى العلم .

ولفظ الاشتراكية Socialism يقصد منه عدة معاني: فهو يطلق أحياناً على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضاً " لسياسة الحرية الاقتصادية" . كما يقصد منه تدخل الدولة لتحسين حال العمال والطبقات الفقيرة .

ولكن المعنى العلمي الدقيق لكلمة الاشتراكية هي أنها النظام أو " المذهب الجماعي" . بمعنى أن الدولة تمتلك الأموال – وخاصة عناصر الإنتاج كالأرض والآلات والمشاريع – كما أنها تحل مصلحة الجماعة محل مصلحة الفرد ، وأن مصلحة الجماعة لها ذاتية خاصة واستقلالية حتمية عن مصلحة الفرد .

والاشتراكية على نوعين : الاشتراكية الخيالية ، والاشتراكية العلمية أو الماركسية . ويقصد بالاشتراكية الخيالية كافة الأفكار الاقتصادية التي سبقت كارل ماركس ، والتي لم يؤسس الداعون لها أفكارهم على أسس منطقية أو تحليل ودراسة .

أما الاشتراكية العلمية أو الماركسية فهي تقوم على أساس التحليل العلمي وليس مجرد تصورات طوباوية. ويقوم الفكر الماركسي على أساس نقد الفكر الكلاسيكي سواء من حيث التحليل الاقتصادي أو النتائج التي توصلوا إليها .

ومن البديهي أن نفرق بين الاشتراكية والشيوعية . إذ يرجع الخلاف بين هذين المذهبين إلى مقدار المصلحة الفردية الذي يسمح به كل منهما . فالاشتراكية تقوم على أساس مبدأ "كل بحسب عمله" بمعنى أن الفرد يحصل على دخل يتساوى مع العمل الذي يقوم به ، وبذلك فهي تسمح بقدر من الملكية الفردية لبعض أدوات الإنتاج . فالدافع للعمل يتم على أساس اقتصادي يتمثل في المقابل المادي الذي يحصل عليه الفرد مقابل عمله ، ومن ثم فهناك محلاً للأثمان والنقود والأسواق .

أما الشيوعية فتقوم عل مبدأ "كل بحسب حاجته" بمعنى أن كل فرد يحصل على الدخل والسلع التي يحتاج إليها ليشبع حاجاته بغض النظر عن كمية العمل الذي يقوم به ، فهي بذلك تنكر الملكية الفردية لعناصر الإنتاج . فالدافع للعمل غير اقتصادي إذ يصبح الهدف من العمل غير مادي ، بل يتمثل في أن يضع الفرد كل طاقته من أجل تنمية الإنتاج القومي ، أي أن الهدف قومي وليس اقتصادياً . ومن ثم لا

يكون في الشيوعية محل للأثمان أو النقود أو الأسواق ، فالفرد يقوم بما تأمره به الجماعة ، ويقبل بما تعطيه .

وبنى ماركس نظريته على أساسين : أساس فلسفي وآخر اقتصادي .

المبحث الأول: الأساس الفلسفي الماركسي:

تقوم نظرية ماركس على أساس فلسفي يقود إلى فكرة الحتمية في التطور التاريخي . فالتاريخ في تطوره لا يسير بإرادة الأفراد ولكنه محكوم بقوانين توجه تطوره حتماً في اتجاه معين .

- نظرية التطور الديالكتيكي : تهتم هذه النظرية بكيفية تطور الفكر الإنساني ، وقد تأثر ماركس بنظرية هيجل في هذا الصدد . فيرى هيجل أن أي فكرة لابد أن تحتوى في طياتها على بذور فنائها . وذلك لأنها لا تتسم بالكمال المطلق . ومن هنا يتم نقدها ويظهر نقيض عليها ، وهذا النقيض هو فكرة جديدة ، أيضاً تحمل بين طياتها بذور فنائها ، ومن ثم يتم نقدها وتظهر فكرة جديدة تمثل نقيض النقيض . وهذا الأخير يجمع بين الفكرة الأصلية ونقيضها وهكذا يتطور الفكر الإنساني .

- نظرية التفسير المادي للتاريخ : بناء على نظريته في التطور الديالكتيكي ، يحاول كارل ماركس أن يفسر التاريخ والتطور التاريخي للمجتمعات . فتاريخ أي مجتمع هو عبارة عن صراع بين الطبقات . فصراع الطبقات هو الذي ينقل التاريخ من نظام اجتماعي إلى آخر . ولكنه يرى أن هذا الصراع وقتي وحتماً سينتهي بالقضاء على الطبقة المسيطرة ، عن طريق تدخل من جانب الطبقة الضعيفة أو المسيطر عليها للوصول إلى هذه النتيجة . وهذا التدخل من جانب الطبقة الضعيفة هو الذي يحول الحتمية من فرض نظري إلى واقع عملي .

المبحث الثاني: الفكر الاقتصادي الماركسي :

لم ينشغل ماركس بصياغة بناء نظري للاشتراكية بقدر انشغاله بنقد النظام الرأسمال . وهو في ذلك قد استكمل أساسه الفلسفي . فالنظام الرأسمالي بالنسبة لماركس ، يحمل في طياته بذور فنائه ومن ثم لابد أن تنتهي الرأسمالية ويحل محلها الاشتراكية . ومن هنا قام ماركس بانتقاد القوانين الرأسمالية وحاول وضع البدائل لها والتي تمثل في ذات الوقت الأساسي الاقتصادي للماركسية . وتتمثل هذه الجوانب فيما يلي :

1- القيمة وفائض القيمة :

تبنى ماركس نفس فكرة المدرسة الكلاسيكية في القيمة ، فهو يرى أن قيمة أي سلعة تتحدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجها . فمصدر القيمة هو العمل . وأن العمل كغيره من السلع الأخرى

تتحدد قيمته بعدد ساعات العمل التي بذلت في إنتاجه . فالعامل يبيع قوة عمله للرأسمالي ، وإن ساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة العمل تتمثل فيما يلزم العامل من ضرورات الحياة ، من مأكل ومسكن وملبس .

فالرأسمالي يعطي للعامل قيمة نقدية مساوية لعدد ساعات محدد يقوم العامل بالعمل خلالها بالفعل . وبذلك فالرأسمالي لم يستغل العامل لأنه يشترى قوة عمله بما تكلفه هذه السلعة من ساعات عمل لازمة لإنتاجها . وفائض القيمة يمثل الفرق بين عدد الساعات المدفوعة وعدد الساعات غير المدفوعة .

ففائض القيمة يتكون من القيم التي ينتجها العامل خلال عمله أثناء الساعات الزائدة عما يكفى لإشباع حاجاته الضرورية (الكفاف) ، وهذه الساعات لا يحصل مقابلها على أي دخل .

وبذلك فإن فائض القيمة يمثل " عمل غير مدفوع " فهو حق للعمال يستولى عليه الرأسماليون لأنهم يمتلكون عناصر الإنتاج . ويترتب على ظهور فائض القيمة عدة نتائج :

1- نقص الاستهلاك الكلي ، وذلك لأن الأجور التي تحصل عليها طبقة العمال أقل من قيمة إنتاجهم .
2- يستخدم الرأسماليون الجزء الأكبر من فائض القيمة في التكوين الرأسمالي .
3- يتم توجيه التكوين الرأسمالي إلى زيادة رأس المال الثابت (المباني والآلات) على حساب رأس المال المتغير (العمل والمواد الأولية) .

فالرأسمالي يسعى إلى زيادة تشغيل العمالة حتى تحقق له فائضاً أكبر يترجم في صورة ربح نقدى .

2- تراكم رأس المال :

إن تراكم رأس المال لا يتم إلا بواسطة الطبقة الرأسمالية التي تحصل على فائض القيمة . وبما أن هذه الطبقة تسعى دائماً إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ، فإنها تسعى دائماً إلى تخفيض نفقة الإنتاج . ويتحقق ذلك بزيادة الاستثمارات وتوظيف الأرباح بصورة تحقق ربحاً أكبر .

ولكن في ظل النظام الرأسمالي حيث تسود المنافسة فإن كل رأسمالي يتعين عليه أن يبيع إنتاجه بثمن أقل مما يبيعه الآخرون . ولا يتأتى ذلك إلا بتخفيض نفقة الإنتاج وزيادة إنتاجية العمال . ويتم ذلك بإدخال الآلات وزيادة حجم المشروع حتى يستفيد من مزايا الإنتاج الكبير . وكلا الأمرين يحتاج لرأس مال إضافي.

3- تركز رأس المال :

يتجه النظام الرأســـمالي إلى تركز رأس المال وتمركزه في أيدي فئة قليلة من كبار الرأســـماليين . ويقصد بتركز رأس المال استخدام رأس المال المتراكم في بناء طاقة إنتاجية جديدة أي إقامة مشروعات إنتاجية جديدة .

أما تمركز رأس المال فيقصد به تركيز رأس المال في أيدي قلة من كبار الرأسماليين . فالرأسمالية التي تقوم على المنافسة تؤدي مع مرور الوقت إلى أن تستطيع المشروعات الكبيرة ، بفضل المزايا التي تحصل عليها من الإنتاج الكبير ، أن تبيع منتجاتها بأسعار أقل من المشروعات الصغيرة . وبالتالي يتم القضاء على المشروعات الصغيرة أما عن طريق دمجها بالمشروعات الكبيرة أو توقف نشاطها نهائياً .

وبذلك يتم القضاء على طبقة صغار الرأسماليين ، ويتحول هؤلاء إلى عمال يبيعون قوة عملهم لكبار الرأسماليين ، وتنتهي المنافسة ويسود الاحتكار ، وهذا ما أسماه ماركس بقانون تركز رؤوس الأموال أو قانون تحول الغالبية إلى عمال .

4- الجيش الاحتياطي الصناعي : أطلق كارل ماركس على صغار الرأسماليين الين تحولوا إلى عمال يبيعون قوة عملهم ليتمكنوا من العيش ، بالإضافة إلى العمال الذين في حالة بطالة نتيجة إحلال الآلة محل عملهم بالجيش الاحتياطي الصـــناعي أو " نظرية البؤس" . وأن هذه النتيجة تتفق مع طبيعة النظام الرأسمالي لسببين :

أولاً : هي تضعف من المركز الاجتماعي للطبقة العاملة وتسمح باستمرار فرض سيطرة الرأسماليين وتقوية قبضتهم على مختلف الشئون في الدولة .

ثانياً : أن الجيش الاحتياطي يتضمن دائماً وجود عرض غير محدود من العمل عند مستوى الكفاف أو عند مستوى أقل عن حد الكفاف .

5- انهيار النظام الرأسمالي :

ترتب على كل النظريات والأفكار الســـابقة أن ينهار النظام الرأســـمالي . فالرأســـمالية ، وفقاً لماركس ، في تطورها تقسم المجتمع إلى طبقتين :

الطبقة الرأســـمالية قليلة العدد، والطبقة العاملة كبيرة العدد . ومع اســـتمرار اســـتغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة ، تشعر الأخيرة بالظلم الواقع عليها ويحدث صراع بينهما . فالطبقة الرأسمالية لكي تحافظ على بقائها تضـــغط على الطبقة العاملة لتحصـــل منها على أكبر قدر من فائض القيمة . بينما تشـــعر الطبقة العاملة بالظلم والاســـتغلال . وهذا الصـــراع يمثل بذرة أو شـــرارة الفناء الطبيعي للنظام

الرأســمالي ، وتصــبح الغلبة للطبقة العاملة . فالطبقة الرأســمالية يقل عددها بســبب التمركز والتراكم الرأســمالي ، ومن ناحية أخرى يزيد عدد الطبقة العاملة ،وبالتالي الجيش الاحتياطي . فتقوم ثورة اجتماعية من الطبقة العاملة كثيرة العدد ، وينزعون ملكية رؤوس الأموال من الطبقة الرأســمالية وتنتهي الطبقة الرأسمالية . وبذلك ينتقل المجتمع إلى مرحلة الاشتراكية .

فالثورة الاشــتراكية تنشــأ ، إذن ، لوجود التناقض بين طريقة الإنتاج التي تجعل القوة العاملة التي تمثل المجتمع كله تقريباً ، وملكية أدوات الإنتاج تتركز في أيدي فئة ضــئيلة . فالتناقض بين جماعية العمل وفردية الملكية هو الذي يحرك الصــراع الطبقي ويصــل به إلى الثورة العنيفة التي تقضــي على الرأسمالية نفسها .

وبذلك تكون الرأسمالية ذاتها قد ولدت من داخلها العوامل التي تقضي عليها .

الفصل السابع: الفكر الاقتصادي للمدرسة النيوكلاسيكية

إن أهم ما يميز هذه المدرسة هو تركيزها على سلوك الوحدات الاقتصادية الأولية، أو ما يسمى بنظرية الاقتصاد الجزئي وهي تتمحور حول نظرية القيمة، أما التطورات الاقتصادية الإجمالية للنظام الاقتصادي في مجموعة وشكل الكميات الاقتصادية الإجمالية فقد توارث بعض الشيء.

وقد ساعدت روافد متعددة على إثراء هذا الفكر الجديد، كما تنوعت مراكز الإشعاع الفكري الجديد بين عدد من الدول.

1- النظرة الموضوعية والنظرة الشخصية:

ترددت الدراسات الاقتصادية بين الاعتبارات الموضوعية والاعتبارات الشخصية في تحديد السلوك الاقتصادي، فالنظرة الموضوعية تأخذ في الاعتبار عوامل البيئة وظروف الإنتاج الفنية والعوامل الاجتماعية التي تجاوز فردية الشخص، يعكس النظرة الشخصية التي تركز على الاعتبارات النفسية للفرد والتي تميز شخصيته، وقد غلب على الدراسات الاقتصادية حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر النظرة الموضوعية، وظهر ذلك يوجه خاص في نظريات القيمة التي تربط قيمة السلعة بالعمل أو بنفقة الإنتاج، مع استبعاد المنفعة أو قيمة الاستعمال من التأثير في هذه القيمة، وعلى العكس. فمنذ ذلك الوقت قد ظهرت عدة اتجاهات جديدة

تعيد النظرة الشخصية للدراسات الاقتصادية، ويوجه خاص الاعتماد على المنفعة في تحديد القيمة.

والواقع أن محاولة ربط القيمة بالمنفعة محاولة قديمة، ولكنها لم تكلل في السابق بالنجاح، فقد كان هناك دائما ماثلا في الأذهان مثال الخبز والماء ذوي المنافع الهائلة والقيمة المحدودة أو حتى المنعدمة في السوق، وبالمقابل فهناك الماس والمجوهرات ذات المنفعة القليلة والقيمة السوقية المرتفعة، فكيف يمكن والحال كذلك ربط القيمة بالمنفعة، وقد ساعد على نجاح هذه المحاولة الأخيرة لنظريات المنفعة اكتشاف فكرة التحليل الحدي، وقد تم ربط القيمة بالمنفعة الحدية، فهذا التحليل لا ينظر إلى المنفعة الكلية أو حتى المنفعة المتوسطة، وإنما يركز على المنفعة الحدية أو الأخيرة، وهي قد تكون قليلة بالمقارنة بمنفعة الوحدات السابقة، وهكذا أمكن إدخال المنفعة، وهي علاقة شخصية من تحديد القيمة دون الاصطدام بالعقبات السابقة المتمثلة في انخفاض قيمة بعض السلع ذات المنافع الظاهرة الكبيرة، وارتفاع قيمة سلع أخرى لا تبدو بها منفعة ظاهرة ، فالمنفعة علاقة شخصية وهي أيضا تتوقف على الندرة.

وقد ساعد على نمو النظريات الشخصية في الربع الأخير من القرن الماضي ما حدث من تطور في الدراسات النفسية من ناحية، وكرد فعل للمنهج التاريخي من ناحية أخرى. فالاهتمام بالدراسات النفسية قد زاد في هذه الفترة بشكل واضح، ومن أهم الدراسات النفسية أثرت بوجه خاص في الدراسات الاقتصادية أعمال ويبر E.H.weber حيث أوضح أهمية العوامل النفسية، واستخدم نفس الأفكار فيشنر fechner سنة 1860 لبيان مدى تأثر الأحاسيس نتيجة لبعض المؤشرات الخارجية. وهذا هو المعروف باسم قانون فيبر أو فيشنر، والذي يقضي بأنه إذا عرض الفرد لجرعات متساوية من مؤشر خارجي فإن كثافة الإحساس المرتب عليه تتناقص باستمرار. ومن الواضح أن هذا القانون يعتبر الأساس النظري لفكرة تناقص المنفعة الحدية.

إن الفرد يبحث عن المنفعة أو اللذة ويحاول أن يتجنب الألم.

وهكذا أوجد أصحاب المدرسة الشخصية إنسانا خاصا هو الإنسان الاقتصادي، وهو إنسان رشيد يحاول تعظيم المنفعة التي يحصل عليها وتقليل الألم الذي يضطر إلى تحمله، والاقتصاد لم يعد سوى علم حساب المنفعة والألم.

ويمكن أن نميز في المدرسة الشخصية في الاقتصاديين عدة اتجاهات فهناك مدرسة نفسية غير رياضية، ونجدها بصفة خاصة في فينا مع كارل منجر، كما أن هناك مدرسة رياضية اعتمدت في تحليلها على استخدام بعض الأساليب الرياضية ويمثلها في انجلترا جيفوتر، وفي سويسرا، لوزان فالراس، وفي ايطاليا باريتو، وقبل ذلك ظهر في فرنسا الاقتصادي الرياضي كورنو، وفي السويد تأثر الفكر الاقتصادي بنفس أساليب المدرسة الشخصية، ويجمع هؤلاء جميعا أنهم أخذوا بالتحليل الحدي ، ولذا يمكن أن نطلق عليهم اسم المدرسة الحدية، وقد ظهر هذا التحليل في وقف متقارب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حوالي 1870 في عدة أماكن في فينا مع كارل منجر، وفي انجلترا مع ستانلي جيفونز، وفي لوزان مع فالراس، وقد توجت كافة هذه الجهود مع الفريد مارشال الذي يمثل خلاصة الفكر التقليدي في ثوبه القديم والحديث معا.

وبعد هذا نتناول على التوالي المدارس الفكرية الهامة كمدرسة فينا ومدرسة لوزان، ومدرسة كاميريدج والتي ساهمت في تطوير هذه الأفكار ودخولها في النظرية الاقتصادية.

2- المدرسة النمساوية في الاقتصاد:

ساهمت هذه المدرسة في وضع وتطوير نظرية المنفعة الحدية، وهي تتضمن عدة أسماء هامة في الاقتصاد وبصفة خاصة كارل منجر، وهو مؤسس هذه المدرسة.

وضع منجر (1840-1921) كتابه في "مبادئ الاقتصاد" لسنة 1871، وهو الذي بنى شهرته، وعلى أساسه عين أستاذا، للاقتصاد السياسي في جامعة فينا. وقد عاش منجر في وقت سيطرت فيه المدرسة التاريخية والمنهج التاريخي على الدراسات الاجتماعية، ولذلك فقد قام منجر بجهد كبير في معارضة المنهج التاريخي والدفاع عن المنهج الاستنباطي في الدراسات الاجتماعية، ولذلك نجد إلى جانب كتبه في الاقتصاد مؤلفات أخرى في المنهج أهمها أبحاث في مناهج العلوم الاجتماعية، ويوجه خاص الاقتصاد السياسي سنة 1883.

فعنده أن هناك عدة علوم تشترك في الاهتمام بدراسة الظواهر الاقتصادية: علوم تاريخية، وعلوم نظرية، وعلوم تطبيقية، أما الدراسة التاريخية فتتضمن التاريخ الاقتصادي والإحصاء أما النظرية الاقتصادية فهي من قبل العلوم النظرية الاستنباطية المجردة.

وأخيرا فإن هناك بعض الدراسات الاقتصادية التطبيقية مثل السياسة الاقتصادية والمالية العامة والاقتصاديات القطاعية.

أما أفكار منجر في الاقتصاد، فإنها تدور حول المنفعة والحاجة، فأقام نظرية عامة للسلع الاقتصادية، فحتى يكون لشيء وصف السلعة، لا بد أن يكون قادرا على إشباع حاجة إنسانية، أي أن تكون له منفعة ، ولذلك فإنه يجب توافر الأمور الآتية حتى تكون بصدد سلع اقتصادية.

- أن تقوم هناك حاجة إنسانية
- أن يتضمن الشيء من الخصائص ما يجعله قادرا على اشباع هذه الحاجة
- أن يعرف الإنسان قدرة الشيء على إشباع حاجته
- أن يكون الإنسان قادرا على السيطرة والتصرف في هذا الشيء

وقد قسم منجر السلع إلى مراتب بحسب مدى قربها من المستهلك.

ففي المرتبة الأولى نجد الخبز وفي المرتبة الثانية الدقيق وهكذا.

وقد اهتم منجر بوجه خاص بالسلع الاستهلاكية التي يتوقف عليها الطلب على السلع الأخرى، وعلى ذلك أوضح منجر أن الطلب على السع الاستثمارية إنما هو طلب مشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية.

ومن يصبح الشيء سلعة اقتصادية، فلا يكفي أن يكون نافعا، بل يجب فوق ذلك أن تقوم بين عرضه وبين الاحتياجات الإنسانية علاقة معينة، فالاحتياجات الإنسانية هي عبارة على مجموعة السلع الاستهلاكية، التي تلزم الفرد لإشباع حاجاته، وعقد منجر فإنه لكي يصدق وصف السلعة بالمعنى الاقتصادي على الأشياء، فلا بد أن يكون عرضها أقل من الاحتياجات لها، وعلى ذلك فالأشياء الصالحة لإشباع الحاجات والتي توجد بوفرة لا تعتبر من قبيل السلع بالمعنى الاقتصادي، وبعبارة أخرى، يجب أن تكون السلع محدودة بالنسبة للحاجات التي تصلح لإشباعها، وعلى ذلك فالهواء لا يعتبر سلعة لأنه يوجد بحجم أكثر من الحاجة اليه. وفيما يتعلق بنظرية القيمة، فإن منجر رأى فيها علاق بين الاحتياجات بين المتاح من السلعة. ولعل أهم مساهمة من جانب منجر في هذا الصدد تتركز في تقديره بأن المنفعة الناتجة من استهلاك السلعة تتناقص مع زيادة الوحدات المستهلكة، وهذا هو مبدأ تناقص المنفعة الذي بنى عليه الحديون تحليلهم.

3- مدرسة لوزان:

عرفت المدرسة الحدية اتجاها سيستخدم الوسائل الرياضة في شرح العلاقات الاقتصادية، وقد ظهر هذا الاتجاه الحدي في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه مدرسة فينا، وبوجه خاص في لوزان مع فالراس وذلك في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

وليون فالراس leon walras (1834–1910) يعد من أكبر الاقتصاديين النظريين، وإلى جانب اشتراكه في اكتشاف المنفعة الحدية مع كارل منجر وستانلي جيفونر، فإنه واضع فكرة التوازن الشامل للاقتصاد. وقد تأثر ليون بوجه خاص بأفكار والده أوجست فالراس الذي كان أستاذا للفلسفة، كما تأثر بالاقتصادي الرياضي كورنو.

لقد ساهم فالراس في اكتشاف فكرة المنفعة الحدية، وبرغم أنه كتب بعد كارل منجر وستانلي جيفونز بثلاث سنوات، فإنه لم يطلع على أعمالها، ويعتبر أنه اكتشف نفس الفكرة استقلالا، وقد استخدم تعبير الندرة، وعرفها بأنها المشتقة من المنفعة المتحققة من زيادة الاستهلاك، وبعبارة أخرى فإن الندرة عنده هي معدل التغيير في المنفعة الكلية نتيجة زيادة الوحدات المستهلكة.

وقد استخدم فالراس فكرة المشتقة المعروفة في الرياضة بالنظر إلى ميله إلى استخدام الرياضة.

على أن أهم ما يميز تحليل فالراس. هو استخدامه لتحليل "التوازن الشامل" وعن طريقه أوضح فالراس بجلاء وبشكل لم يعرض من قبل مدى الترابط في الاقتصاد ومختلف علاقات الطلب والعرض لجميع السلع. استخدم في هذا العرض نظاما من المعادلات الرياضية. فبين كيف يتحقق التوازن في الاقتصاد عندما يتساوى طلب وعرض جميع السلع، فيتطلب الأمر بالنسبة للاستهلاك أن يعرف كل فرد ترتيب أفضلياته وذوقه بحيث يوزع استهلاكه (الطلب) على مختلف السلع على ضوء منافع السلع والخدمات بالنسبة له بالمقارنة إلى الأثمان المختلفة لكل سلعة، ومن الضروري أن يكون سلوك الفرد رشيدا، بحيث يوزع استهلاكه على السلع على النحو الذي يجعله يحقق أقصى إشباع ممكن وفقا للأثمان السائدة، وبالمثل فإنه بالنسبة للإنتاج أو العرض، فإن كل منتج يعرف الكميات التي يستعد لعرضها وبيعها في السوق عند كل ثمن في ضوء مدى توافر عناصر الإنتاج ومستوى الفن الإنتاجي السائد، ويتحقق التوازن عندما تتحقق المساواة بين طلب وعرض كل سلعة.

وهكذا يبين فالراس أن التوازن في الاقتصاد كل مترابط يشمل جميع السلع والخدمات، فهناك دوال للطلب. وهي تبين شكل طلب الأفراد من كل سلعة عند كل ثمن. وهناك دوال أخرى للعرض وهي تبين الكميات المعروضة في كل سلعة عند كل ثمن والدوال الأولى تستند إلى تقدير الأفراد للمنافع، والدوال الثانية تستند إلى تكلفة الإنتاج كما يعكسها الفن الإنتاجي السائد وحجم الموارد المتاحة، وعند التوازن لا بد وأن تتحقق المساواة بين طلب وعرض كل سلعة.

وهكذا استخدم فالراس هذه المعادلات (أو الدوال) في نظام من المعادلات الجبرية بما يبين كيفية التوازن في الاقتصاد، وعند حل مجموع هذه المعادلات تتحدد الأثمان الكفيلة بتحقيق المساواة بين طلب الأفراد للسلع من ناحية، وبين عرض هذه السلع من ناحية أخرى، وعن طريق تغييرات الأثمان تتعدل أوضاع الطلب والعرض للسلع حتى يتحقق التوازن في النهاية.

وهكذا تعتبر الأثمان المتغير الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن والمساواة بين طلب وعرض السلع. وبذلك تقوم الأثمان والسوق بدور توزيع أو تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة، وإلى جانب بيان الترابط بين طلب وعرض السلع، فقد أوضح فالراس عن طريق نظام التوازن الشامل العلاقة بين أثمان السلع من ناحية وأثمان عناصر الإنتاج من ناحية أخرى، فأثمان أو دخول عناصر الإنتاج (عمل، رأس المال، أرض) هي أثمان مشتقة من الأثمان النهائية للسلع الاستهلاكية كما تظهر في السوق في ضوء التوازن العام للاقتصاد، وقد استخدم فالراس نظام التوازن الشامل على مرحلتين:

في المرحلة الأولى وأسماها التوازن في اقتصاد التبادل وهو يتعرض فيها لمشكلة التوزيع للإنتاج عن طريق التبادل مما يحقق أقصى إشباع ممكن. وفي هذه المرحلة يفترض فالراس أننا بصدد إنتاج قد تم بالفعل، وإننا نبحث فقط في توزيع هذا الإنتاج على مختلف الاستخدامات.

وفي مرحلة ثانية واسمها التوازن في اقتصاد الإنتاج تخلي فيها عن افتراض وجود حجم معين من السلع والخدمات، وبحث فيها مشكلة الإنتاج والتوزيع معا، وبين كيف يتم الإنتاج، ثم كيف يوزع بما يحقق أقصى إشباع في ضوء ما هو متاح من موارد وفن إنتاجي.

ومن الواضح من هذا الاستعراض أن المحدد النهائي للإنتاج والتوزيع هو من ناحية رغبات الأفراد وتفضيلاتهم لا تهم (الطلب) والمواد المتاحة والفن الإنتاجي السائد (العرض) وتقوم الأثمان بدور همزة الوصل بين رغبات المستهلكين وقدرات المنتجين.

وفيما يتعلق بالنقود، فقد جاءت عند فالراس في موضوعين: الأول عند تعرضه لنظام التوازن الشامل، والثاني لدى مناقشته دور النقود في الاقتصاد. فنصادف النقود مرة لدى فالراس عند معالجته للتوازن الشامل، وهي لا تعدو أن تكون وحدة للقياس (مقياس القيم)، ولذا أطلق عليها اسم المقياس وهي بذلك لا تختلف عن أية سلعة أخرى حين تستخدم كوحدة لقياس باقي الأسعار. فنستطيع أن نستخدم أية سلعة كأساس لبيان قيمة السلع بعضها بالبعض الآخر. ولذلك فإن النقود في نظام فالراس للتوازن الشامل ليس لها أي دور سوى مقياس القيم، وهو دور نظري أو محاسبي.

والحقيقة أن نظام التوازن الشامل هو نظام عيني لا توجد فيه نقود بالمعنى الحقيقي، ومع ذلك فنجد عند فالراس إشارة أخرى للنقود باعتبارها وسيط للتبادل، ومن ثم لها دور نقدي، وقد وضع فالراس معادلة خاصة للطلب على النقود، وهو طلب غير مباشر مشتق من الطلب على السلع، لأن النقود عنده مجرد وسيط في التبادل، من ثم ليس لها منفعة ذاتية مستقلة عن طلب السلع والخدمات التي تستخدم في شرائها. وقد كانت معادلة فالراس لطلب النقود هي الأساس الذي اشتق منه فيشر فيما بعد معادلة التبادل التي أصبحت وسيلة عرض نظرية كمية النقود.

وقد تعرض فالراس لبعض مشاكل الاقتصاد الاجتماعي وعدالة التوزيع، وأطلق سعارا هو "مساواة الشروط أو الظروف وعدم مساواة المراكز" بمعنى أنه ينبغي أن توفر الدولة شروطا متساوية للجميع، ولكن نظرا لاختلاف إمكانيات الأفراد وقدراتهم، فلا بد أن يؤدي هذا إلى عدم تساوي في المراكز، وبعبارة أخرى فقد كان فالراس ليبيراليا يدافع عن المساواة القانونية في توفير الفرص المتساوية، ولكنه لا يتطلب بالضرورة المساواة الفعلية، فالمطلوب هو المساواة عند نقطة البداية وليس عند نهاية السباق. وكان فالراس مؤمنا بأهمية نظريته الاجتماعية، وكان يتوقع الحصول على جائزة "نوبل" للسلام.

4- مدرسة كامبريدج

لقد قدم الأفكار الجديدة الاقتصادي الانجليزي الفريد مارشال (1842-1924) الذي جمع بين أفكار التقليديين وأفكار الحدين ووفق بينهما وأعطى الدراسات الاقتصادية دفعه قوية، وباشرت أفكاره نفوذا بالغا على الدراسات الاقتصادية للجيل اللاحق، ولذلك يطلق على أفكاره اسم المدرسة التقليدية الحديثة أو النيوكلاسيكية، ومن خلال تناولنا لأهم أفكاره غاية من المفيد أن نبدأ بنظرية القيمة، فقد سبق أن رأينا أن التقليديين كانوا يأخذون بصفة عامة بنفقة الإنتاج، وذلك على خلاف بينهم، فعلى حين لم يأخذ ريكاردوا بنفقة الإنتاج الشاملة بما في ذلك رأس المال أيضا. وبالمقابل فقد رأينا أن الحدين قد أخذوا بفكرة المنفعة الحدية.

أما مارشال فقد جمع في نظريته للقيمة بين النفقة والمنفعة، فالقيمة تتحدد عنده بالعرض والطلب معا. ويرى مارشال أنه يصعب تحديد المسئول منهما عن تحديد القيمة، كما يصعب تحديد المسئول، من بين حدى المقص عن قطع الورقة، فالطلب والعرض يساهمان معا كحدي المقص في تحديد القيمة وقد اهتم مارشال تأثرا بالحديثين بدراسة المنفعة ودرس منحى الطلب بالتفصيل وجعل من الاستهلاك أساس النشاط الاقتصادي والغرض منه، وقد استحدث مارشال في هذا الصدد فكرة "فائض المستهلك" التي تنشأ نتيجة تناقص المنفعة الحدية من ناحية، وثبات ثمن السلعة أمام الجميع ومساواته مع المنفعة الحدية من ناحية أخرى

ومن الأفكار الهامة التي أدخلها مارشال في التحليل الاقتصادي فكرة المرونة لبيان طبيعة العلاقات بين المتغيرات، وقد استعار مارشال هذه الفكرة من علوم البيولوجيا، وتكمن أهمية هذه الفكرة في كونها تعطي تحديدا لخصائص التغير دون أن تتوقف على وحدات القياس المستخدمة. وبذلك تعتبر مقياسا مطلقا ومستقلا عن وحدات القياس لبيان التغير في العلاقات الاقتصادية، فمرونة الطلب مثلا تعبر عن مدى حساسية التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في ثمن السلعة. وهذه المرونة تعطي مقياسا لا يتأثر بما إذا كنا نقيس الكمية المطلوبة بالكيلو أو الغرام أو أية حدة قياس أخرى، كما لا تتأثر بوحدة النقد وهل هي الجنيه أو القرش مثلا. وقد أخذ مارشال فيما يتعلق بالفن الإنتاجي بفكرة الحلول أو الإحلال بين عناصر الإنتاج المختلفة. بحيث يكون المنظم بالخيار في التأليف بين عناصر الإنتاج وفقا لأثمان هذه العناصر وإنتاجيتها الحدية.

وقد أدخل مارشال عنصر "الزمن" في التحليل عند التمييز بين الفترة القصيرة والفترة المتوسطة والفترة الطويلة. غيرهم أن أسلوب مارشال هو بطبيعته أسلوب استاتيكي لأنه يبحث عن شروط وأوضاع التوازن، إلا أنه استطاع إدخال الزمن عن طريق التمييز بين شروط التوازن في الفترة القصيرة والتوازن في الفترة الطويلة، والزمن عند مارشال ليس هو مرور الوقت كما أنه ليس فترة زمنية محددة. بل إن الزمن عنده تصور منطقي لظروف الإنتاج. ولذلك فقد عرف الفترة بأنها مجموعة من الشروط، أو بعبارة أخرى الزمن الضروري لتحقق مجموعة من الشروط، وبطريقته في التحليل هي ما يمكن أن نطلق عليه الآن اسم الاستاتيكة المقارنة.

فالفترة القصيرة هي الفترة التي لا تسمح للمنتج أن يغير ظروف الإنتاج، وبالتالي فإن التغيير في العرض يأتي من التغيير في المخزون، أما الفترة الطويلة فهي التي تسمح له بالتغير في الطاقة الإنتاجية.

وبالتالي فإن التغيير في العرض يمكن أن يأتي من زيادة أو نقص الطاقة الإنتاجية، ولكن لا يوجد عند "مارشال" أي تفسير للانتقال من وضع التوازن في فترة إلى وضع التوازن في فترة أخرى (الانتقال من التوازن في الفترة القصيرة إلى التوازن في الفترة الطويلة مثلا).

كذلك استخدم مارشال فكرة تناقص المنفعة الحدية وإعطائها مزيدا من الوضوح والانضباط، وفيما يتعلق بتوزيع الدخل القومي على الأجور والأرباح وسعر الفائدة والريع، فإنه طبق نفس قواعده في نظرية القيمة حيث نظر إلى دخول هذه العناصر باعتبارها أثمانا لعناصر الإنتاج تتحدد أيضا وفقا لظروف الطلب والعرض في ضوء إنتاجية كل عنصر.

وفيما يتعلق بدراسة الأسواق المختلفة، فإن مارشال درس التوازن في سوق المنافسة الكاملة وفي سوق الاحتكار وأعطى مزيدا من الانضباط للتوازن في سوق الاحتكار حيث استخدم فكرة الإيراد الصناعي ومع ذلك فقد ظلت المنطقة الوسطى بين المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل والمعروفة باسم المنافسة الاحتكارية ناقصة في تحليله.

ومن الأفكار التي قدمها مارشال أيضا فكرة شبه الريع الذي يحصل عليه الفرد نتيجة لظروفه الخاصة.

وأخيرا فينبغي أن نشير إلى أن تأثير الفريد مارشال كان عميقا جدا، وإن كثيرا من الأفكار السائدة الآن إنما تستمد من مارشال.

وبوجه خاص الاعتماد على المنحنيات الهندسية لشرح العلاقات الاقتصادية، و مع ذلك فإن اهتمام مارشال بنظرية القيمة و نظرية الاقتصاد الوحدوي كانت على حساب النظرية التجميعية و اقتصاد الكميات الكلي، و لم تتقدم هذه الدراسات في العصر الحديث إلا نتيجة لانتقادات كينز، و قد ظل مارشال مؤمنا بقانون الأسواق أو المنافذ لساي، و كان يرى ان العرض يخلق الطلب، و بالتالي فإن الأصل هو ان الاقتصاد يعرف التوازن عند مستوى التشغيل الشامل، و لم يمنع ذلك ما مارشال من الاعتراف بإمكان حدوث تقلبات اقتصادية، و لكنها تمثل حالات طارئة لن تلبث قوى السوق أن تعيدها من جديد إلى وضع التوازن.

فيما يتعلق بنظريات النقود فقد كان مارشال يعتقد في صحة نظرية كمية النقود و يرى أن دور النقود الأساسي هو تحديد المستوى العام للأسعار، و قد استخدم في عرض نظرية النقود معادلة تعتمد على الطلب على النقود تختلف عما هو مستخدم في عرض نظرية النقود و خاصة مع "فيشر".

5-تقييم أفكار الاقتصاديين المحدثين:

رغم أن الأفكار الاقتصادية في معظمها لا تزال مقبولة في دراسات علم الاقتصاد لحد الآن، حيث مازالت طريقتها في التحليل الجزئي مطبقة إلا أنها تعرضت إلى العديد من الانتقادات، نجمل أهمها:

1-إيمانها بالرجل الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق أكبر نفع، ومعلوم ان الإنسان غالبا ما يتصرف تصرفات لا تعكس العامل الاقتصادي لحفظ بل عوامل وتأثيرات أخرى اجتماعية و نفسية.

2-دفاعها عن الحرية الاقتصادية و إنها تهمل الفئات الفقيرة وتترك المجتمع الرأسمالي لألام البطالة و الفقر و الجوع.

3-أقامت الأفكار الحدية تحليلاتها على الوحدات الاقتصادية الصغيرة وأهملت الوحدات الكلية الكبيرة مثل الدخل القومي و الاستهلاك و الادخار، إن مثل هذا التفكير الخاطئ كما بين الاقتصادي كينز فيما بعد، ذلك لأن الأحجام الكلية قد لا يمكن الحصول عليها من مجرد إضافة الاحجام الجزئية، و أوضح مثال على ذلك حالة الادخار، فعندما يعمل الأفراد على

زيادة ادخاراتهم فإن حجم الادخار لهؤلاء يزداد و لكن قد لا يؤدي ذلك إلى زيادة الادخار الكلي في الاقتصاد، لأن زيادة الادخار لدى هؤلاء لا يعني نقض حجم الطلب على السلع لديهم مما يؤدي إلى انخفاض دخول المنضمين و انخفاض ادخاراتهم و قد يكون نقص الادخار المنضمين أكبر من زيادة ادخار الأفراد المشار إليهم و بذلك ينقص حجم الادخار الكلي مما كان عليه سابقا.

الفصل الثامن: المدرسة الكينزية:

1-نشأة وتطور الفكر الكينزي:

لقد واجهت انجلترا بعد الحرب العالمية الأولى مثل غيرها من الدول الاوربية، العديد من المخاطر التي لم تعهدها من قبل، فاضطرت إلى بيع جانب هام من استثماراتها فيما وراء البحار لتسدد ثمن مشترياتها من المعدات الحربية، و صارت مدينة للولايات المتحدة الأمريكية بمبالغ طائلة، و خلال الحرب و بعد ختامها حدث تضخم مصحوب بارتفاع سريع في أسعار في الجميع الدول الأوربية تقريبا، و اعقبه كساد ترتب عليه هبوط بالغ الشدة في الائتمان بين عامي 1920و 1921، ثم تلا ذلك الكساد تناقص في الأسواق التي كانت تستوعب صادرات إنجلترا، و صحب الكساد بطالة متصلة في صناعات التصدير، و في هذه الآونة كانت الحركة النقابية قد زادت بقوة ولم يعد في الإمكان تجاهل طبقة العمال الصناعيين.

في هذه الظروف كان مولد الثورة الروسية، ذلك الحدث الكبير الذي نقل الماركسية من النظرية كمذهب إلى الواقع كنظام يسعى جاهدا لمنافسة النظام الرأسمالي القائم في أكتوبر من عام 1917.

ومع هذه الأحداث أخذ أنصار الرأسمالية موقف الدفاع ضد الهجمات الخارجية الموجهة إلى نظامهم من جانب ذلك النظام الجديد الناشئ، وفي غمرة هذه الاحداث وقعت في عام 1929 أعنف وأطول أزمة تعرضت لها الدول الرأسمالية في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلدان الأوربية التي ظلت فترة ذلك الحين تعاني هزات الحرب بشدة لم تألفها اقتصاديات هذه الدول من قبل.

برزت تلك الحقبة في الزمنية المليئة بالاضطراب مشكلتان رئيسيتان في مجال الاقتصاد الرأسمالي المضطرب واحتلتا مكان الصدارة من الاهتمام، أولهما المسائل المتعلقة بالنقود بسبب ما ظهر من علاقتها بالتنظيم والانكماش المصحوبين باضطرابات عنيفة في الأسعار، وفي مسائل التبادل الخارجي والمدفوعات الدولية.

أما المشكلة الثانية فتدور حول كيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي لمعرفة العوامل التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، بقصد التوصل في النهاية إلى معرفة أسباب تبديد هذه الموارد الذي يعكس وجود بطالة جزء من الأيدي العاملة وعدم استخدام جزء من الطاقة الإنتاجية الموجودة، و النظر في إمكان الحكومات أن تفعل شيئا من أجل علاج هذه الحالة.

وقد استرعت هاتان المشكلتان العديد من المفكرين، ولم يعرف العالم مقترحات لعلاجها إلا حين قام الاقتصادي الانجليزي الشهير اللورد جون مينارد كينز غداة الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929) بإعادة عرض أفكار المدرسة السويدية و تكملتها في مؤلفه النظرية العامة.

2-المعالم الرئيسية لنظرية كينز العامة:

ولد جون مينارد كينز (1883-1946)، و قد استهل نظريته العامة بمقدمة تنم عن اللياقة في البحث، فلم ينكر كل ما أتت به المذاهب الكلاسيكية السابقة عامة من أفكار، و لكنه أشار إلى أن هذه الأفكار لا يمكن أن تصدق إلا في حالة خاصة تجدها العوارض الكثيرة و التي أخذ منها التقليديون أساسا لتفكيرهم النظري، هذه الحالة لم تكن تمثل الحقيقة و لهذا نراه يتقدم بنظرية عامة تصبح فيها الفروض البعيدة عن عالم الواقع غير ضرورية.

3-المفاهيم التي أدخلها كينز على النظريات التقليدية السابقة عليه:

1-لقد رأى كينز ضرورة وضع نظرية عامة واحدة تجمع ما كان مشتتا لدى أسلافه في نظريات متفرقة، و تعطي تحليلا و تفسيرا للاقتصاد بأكمله سواء كان الاقتصاد في وضع توازن أو حالة خلل.

2- وضح كينز في نظريته العامة أهمية النقود، ودور السياسة النقدية التي تتبعها الدولة و المؤسسات المصرفية المختلفة فيها في تحديد مقدار الدخل القومي للمجتمع و بالتالي تأثير هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله.

3-لقد اوضح كينز زان الدخل ليس ثابت المقدار كما كان يعتقد التقليديون بل ان مقداره قابل للتغيير، و أهم ما يطلب من الاقتصادي في هذا الصدد هو البحث عن الكيفية التي يتحدد بها استظهار الأسلوب الذي يؤدي إلى زيادته.

4-قد كان التقليديون يبحثون عن الارتباط بين الظواهر و العوامل الاقتصادية المختلفة، أما كينز فيرى أن الدراسة التي يقوم بها الاقتصادي لهذه الأمور لا يجوز أن تقتصر على مجرد بحث الارتباط فيما بينها، بل يجب عليه أن يبحث عن العلاقات السببية في هذه العوامل، لأن بعضا منها قد يكون ذا دور إيجابي من حيث التأثير، ولا يكون له دور سلبي فيؤثر في غيره من العوامل دون أن يتأثر بها.

5-إن كينز قد نظر غلى الكميات الاقتصادية نظرة عامة وشاملة لا تقتصر اهتماماتها فقط على دراسة الوحدات و الأجزاء بل تجاوز ذلك إلى الاهتمام بما يسمى الاقتصاد الجمعي أو التجميعي الذي يعني أساسا بالتحليل الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه.

-مشكلة البطالة واختلال التوازن في النظام الرأسمالي ومقترحات كينز:

نبين تفسير كينز لمشكلة البطالة واختلال التوازن في النظام الرأسمالي والأسباب المؤدية للأزمات الاقتصادية فيه و مقترحاته الخاصة بكيفية التغلب عليها.

4- تفسير كينز لمشكلة البطالة واختلال التوازن إثر الأزمات الاقتصادية.

أ-تفسير كينز لمشكلة البطالة في الاقتصاد الرأسمالي

إن كينز يرى أن الميل للاستهلاك يكاد يكون ثابتا مما ينتفي معه اختلال التوازن بين العرض و الطلب بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فيكون مصدر الخلل في التوازن مقتصرا على

السلع الإنتاجية، و التوازن بالنسبة لهذه السلع –أي التساوي بين عرضها و طلبها– يتوقف في الواقع على التساوي بين الادخار و الاستثمار.

ولما كانت الدوافع التي تدفع الإنسان إلى الادخار تختلف عن تلك التي تدفعه إلى الاستثمار عند كينز، فإنه قد ذهب إلى أن هذا التساوي بين الادخار والاستثمار لا يتحقق بصفة دائمة، و عنده أن هذه هي المشكلة التي يعانيها البشر منذ القديم، لأن بقاء جزء من الدخل مدخرا يجعل الطلب قادرا على تغطية العرض بكامله، وهذا يضعف بدوره الرغبة في الاستثمار الذي يتناقص و يتناقص معه الدخل القومي، وبما أن الاستخدام مرتبط بالدخل القومي فإنه يتناقص هو الآخر دون أن يؤدي انخفاض الأجور إلى الحيلولة دون نقصانه، بل على العكس من ذلك فإن هبوط الأجور يؤدي إلى نقص في القوة الشرائية، وبالتالي إلى نقص آخر في الطلب و على هذا فإنه من الممكن عند كينز أن يكون هناك تعادل بين العرض و الطلب و لكن ليس من الضروري أن يكون هذا التساوي في مستوى تكون فيه جميع اليد العاملة مستخدمة، بل قد يتحقق هذا التساوي في مستوى أدنى يكون معه قسم من اليد العاملة حاضرا و غير مستخدم، و بالتالي يكون الاقتصاد القومي في حالة توازن بطالة أو توازن نقص في الاستخدام لا توازن استخدام كامل.

ب–الأسباب المفسرة لأزمة الاقتصاد الرأسمالي عند كينز:

يذهب كينز إلى ما ذهب إليه عدد كبير من الاقتصاديين السابقين له امثال ساي و مالتس وبعض الماركسيين من ان الأزمة الاقتصادية في الإقتصاد الرأسمالي ليست أزمة فائض لإنتاج، بل هي أزمة في نقص الطلب، أو بعبارة أخرى نقص في الاستهلاك، إذ أن كينز يعزو هذا النقص إلى أربعة عوامل أساسية و هي كالتالي:

–**العامل الأول:** و هو تناقض الميل للاستهلاك، فإن كينز يرجعه إلى سببين: الأول ما يلاحظه من ان الدخل في الاقتصاد الرأسمالي يتجه–بصفة عامة– نحو التزايد، و عندما يزيد الدخل تزيد معه النفقات الاستهلاكية و لكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل نفسه، و الثاني ان توزيع الدخل يسير في طريق يبتعد فيها عن المساواة، لأن دخل الطبقات الغنية يتزايد بنسبة أكبر من نسبة تزايد دخل الطبقات الفقيرة، و هذا يعني أن هذه الأخيرة لا يزيد دخلها إلا قليلا

فلا يزيد استهلاكها إلا بنفس الوصف، بينما الطبقات الأولى يزداد دخلها بنسبة أكبر، و بما أنها لا تجد في زيادة نفقاتها الاستهلاكية إلا إرضاء لرغبات ضعيفة جدا، فإن استهلاكها لا يزيد كثيرا لهذا فإن الميل نحو الاستهلاك بالنسبة لهذه الطبقات يأخذ من التناقص.

و يرى كينز أن هذا التناقض في الميل الحدي للاستهلاك أو هذه الزيادة في الدخل على الاستهلاك ليس لها إلا حل واحد و هو البطالة.

-**العامل الثاني**- و هو انخفاض الكفاية (الكفاءة) الحدية لرأس المال، فإن هذا الانخفاض من الخطورة بمكان عند كينز لأنه يؤدي إلى هبوط مستوى الاستثمار الذي أصبح على معدل غير كاف في ظل الأوضاع الاقتصادية القائمة، و يرجع السبب المسؤول عن انخفاض هذه الكفاية عند كينز إلى ما سبق إيضاحه من تناقص الميل للاستهلاك لأن المنظم الذي يرى هذا التناقص في النفقات الاستهلاكية يدرك الصعوبات المتزايدة التي ستقف في وجه تصريف منتجاته، فيتوقع التناقض من الربح الذي يشغله مشروعه، و بالتالي تنخفض الكفاءة الحدية لرأي المال المستثمر فيه، و تقل بسبب ذلك رغبة المنظم في الاتجاه إلى الاستثمار.

-**العامل الثالث**-و هو الإفراط في تفضيل السيولة أي ميل الأفراد إلى تفضيل الاحتفاظ بالنقود في الحاضر في صورة سائلة، فإن كينز يرى أنه أخذ في التزايد بحيث لا يمكن إنكاره في عصرنا الحاضر، و من الطبيعي أن يكون هذا التفضيل للمال الحاضر هو العامل الجوهري الذي يرتبط به سعر الفائدة، لأن الفائدة تعتبر بمثابة الثمن الذي يتقاضاه صاحب المال النقدي لقاء تنازله عن هذه الميزة الهامة في رأس ماله، و هي كونه نقدا سائلا، و على هذا فإن الإفراط في تفضيل السيولة سيتتبع حتما بقاء سعر الفائدة في مستوى مرتفع، و لما كان الإقدام على الاستثمار يتوقف عند كينز على الفارق بين الكفاية الحدية لرأس المال و بين سعر الفائدة، فإن احتفاظ الفائدة بمستوى مرتفع لسعرها مع تناقص الكفاية الحدية لراس المال، تعني تناقص هذا الفارق او انعدامه و بالتالي نقص الاتجاه نحو الاستثمار و هو الأمر الذي سيتتبع نقص الطلب.

-**العامل الرابع**- ويتمثل في رفع نسبة الأموال الاحتياطية المخصصة لاستهلاك رأس المال، أو ما يطلق عليه "تجميد الأموال الاحتياطية"، فالمشروعات الصناعية تقتطع عادة من أرباحها

مبالغ احتياطية تحتفظ بها لتستخدمها في تجديد أصولها الرأسمالية، و لهذا فإن كينز يرى أن هذه العملية تستتبع نقص الطلب في الأعوام التي تقتطع فيها هذه المبالغ، و زيادته في السنة التي يتم فيها تجديد الأصول الرأسمالية (الآلات)على أن كينز يلاحظ أن المشروعات كثيرا ما تفوق احتياطاتها حاجاتها متمثلة فيما يلزم لتحديد أصولها من أموال، و بدلا من أن تقوم بصرف ما يزيد على هذا العرض نجدها تبقى الزيادة مجمدة لهديها زيادة منها في الحرص و لتتلاقى بها المخاطر في المستقبل، و هكذا يبقى الاحتياطي معطلا فلا يستغل في مجالات الاستثمار، و لا يستقدم في نفقات استهلاكية فيسبب تجميده نقص الطلب و بالتالي يؤثر تأثيرا سيئا على مستوى النشاط الاقتصادي و بالتبعية لذلك يؤثر أيضا على الدخل و الاستخدام.

5 مقترحات كينز لعلاج الركود الرأسمالي:

أ-مقترحات كينز على المستوى القومي

- السياسة النقدية:

نادى كينز بضرورة أن يكون للدولة سياسة نقدية مدروسة تؤمن لاقتصادها القومي وفرة النقود في التداول من ناحية، و تضمن الاحتفاظ بسعر الفائدة في أدنى مستوى من ناحية أخرى و يقتضي الأخذ بهذه السياسة في المقام الأول معالجة مشكلة تفضيل السيولة، لأن هذا التفضيل هو الذي يحد من عرض النقود و يتسبب في جعل سعر الفائدة مرتفعا.و لهذا فإن كينز نصح بوجوب أن تتخلى الدولة عن الأساس الذهبي لنقدها، و يرى كينز أنه متى تم التخلي عن الأساس الذهبي أصبح من السهل على مصارف (البنوك) الإصدار ان تعدل في قيمة النقود كما تشاء، و هذا ما يقلل من حب الناس لاكتناز النقود، و يؤدي إلى الزيادة في سرعة تداولها لأن أفراد المجتمع سوف يعرضون عن إدخار نقود تضعف قيمتها يوم بعد يوم، و لما كان سعر الفائدة مرتبطا بل و ناشئا عن تفضيل الناس للنقود السائلة، فإن ضعف تمسكهم بها يؤدي بالتبعية لذلك إلى هبوط سعر الفائدة، الشيئ الذي يؤدي إلى تشجيع الاستثمار.

- الاستثمار العام

التدبير الثاني الذي اقترحه كينز لعلاج الأزمة الاقتصادية يتمثل في نهوض الدولة بالاستثمار العام، فتعوض هذا النقص في الاستثمار الخاص الذي يتقاعس عن القيام به الأفراد، الاستثمار العام الذي تقوم به الإدارات العامة، و يكون هذا الاستثمار العام بأن تلجأ الدولة و السلطات البلدية إلى تنفيذ كل ما تستطيعه من الأشغال العامة الكبرى، فتفسح المجال عند تنفيذها لتشغيل العاطلين من العمال و تضع في أيديهم قوة شرائية تزيد في الطلب الفعلي الذي يتزايد حجمه وفقا لنظرية المضاعف، و الذي يحدث أثره الكبير في معالجة الأزمة، إلا أن هناك محاذير يجب العمل على تحاشيها و هي:

1-أن لا يجوز أن تقوم الدولة بالاستثمار العام إلا في حالة البطالة و نقص الاستخدام، و إلا فإنه في الحالة العكسية يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة، أي إلى حدوث فائض في الاستخدام و إلى ارتفاع الأسعار.

2-لا يجوز ان يتم تمويل المشروعات الداخلة في نطاق الاستثمار العام عن طريق القرض الوطني، لأن هذا القرض يمتص الإدخار الفردي، و بالتالي يؤثر في كمية النقود الموجودة في السوق، فيرفع سعر الفائدة و يعوق الاستثمار الخاص.

3-و أخيرا فإن كينز ينبه إلى ضرورة أن تبقى الثقة العامة في الوضع الاقتصادي للبلاد قوية ليستمر أفراد المجتمع في استثمار مدخراتهم و ليطمئنوا إلى مستقبلها، فلا يجوز أن تؤدي الأشغال العامة أو التدابير التي تتخذها الدولة إلى النيل من هذه الثقة أو إضعافها لكي لا يقوى تفضيل الناس للسيولة، و يرتفع سعر الفائدة و يضار نتيجة لذلك الاستثمار الخاص.

- **إعادة توزيع الدخول**

الإجراء الثالث الذي يقترحه كينز كأخذ الوسائل في معالجة الأزمة الاقتصادية هو إعادة توزيع الدخول.

6-مقترحات كينز على المستوى الدولي

إن كينز في نظريته العامة، و في العوامل و الأسباب التي يعلل بها الأزمة الاقتصادية وما يقترحه في سبيل علاجها، قد خرج عن الحرية بمفهومها التقليدي و وضع الاقتصاد غاية تعمل

الدولة لها و هي التشغيل الكامل، و طريقا تسلكه للوصول إلى هذه الغاية، و هو على الرغم مما يقترحه في سبيل إعادة توزيع الدخل القومي، و إنقاص دخول الطبقات الغنية لمصلحة الطبقات الفقيرة، لا يخرج عن النظام الرأسمالي مطلقا و لا يوحي بهجره إلى نظام آخر، فالملكية باقية على ما هي عليه و الحرية الاقتصادية لا تقيد إلا في حدود معينة، و بعبارة أخرى فإن كينز قد وجه اهتماماته الرئيسية لعلاج ما يعترض النظام الرأسمالي من صعوبات، مع تركه حرا بصفة جوهرية يعتمد النشاط الاقتصادي فيه أساسا على الاقتصاد الخاص.

7-تقييم أفكار المدرسة الكينزية:

إن ظهور النظرية الكينزية كان ثمرة أزمة الكساد الكبيرة خلال الفترة (1929-1933) التي ظهرت كنتيجة منطقية للتناقض الذي نشأ بين الفكر الكلاسيكي في النظرية الاقتصادية و بين الواقع الرأسمالي الذي كان يعاني من أزمة طاحنة، و التي أظهرت عدم ملائمة الفكر المذكور للواقع الجديد و كان ظهور نظرية كينز يمثل انقلابا او ثورة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي. وبهذا فإن كينز كان يعبر عن مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية و هي مرحلة رأسمالية الدولة التي يمزج فيها رأس المال الخاص مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويعود النجاح الكبير في الاقتصاد الكينزي جزئيا إلى كونه استهداف مشكلة مهمة في حينها وهي مشكلة الكساد الاقتصادي و البطالة. و في معرض تقييم أفكار المدرسة الكينزية ودورها في الحياة الاقتصادية ينبغي التعرض إلى مزايا و عيوب المدرسة الكينزية:

8-مزايا النظرية الكينزية:

يمكن إجمال المزايا التي تتمتع بها النظرية الكينزية بما يأتي:

-كشفت النظرية الكينزية عن عيوب الفكر الكلاسيكي في مجالات كثيرة، حيث بدأ كينز هجومه على قانون (say) كما بين ان حالة التشغيل الكامل ليست إلا حالة خاصة فقط، وإن توازن الاقتصاد يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل.

-انتصرت الكينزية انتصارا ساحقا عقب الحرب العالمية الثانية وأصبحت بمثابة الوصفة التي قدمها كينز بشأن السياسات المالية النقدية المضادة للدورات والتقلبات الاقتصادية.

-أصبحت نظرية النمو الكينزية التي ابتكرها أنصار كينز، و ما انطوت عليه من عوامل محددة للنمو، تفسر الإنحرافات التي تحدث بين مسار النمو الواقعي للنظام الرأسمالي والمسار النموذجي، من المسلمات التي تقوم عليها برامج السياسية و رجال الحكم الهادفة إلى التغلب على مشكلات النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

-انتقلت السياسة الاقتصادية الكينزية من ردود الفعل الآتية القائمة على توجيه الطلب الكلي الفعال بما يتناسب وحالة الدورة الاقتصادية إلى سياسة التأثير طويل الأجل لتحقيق معدلات أعلى من النمو.

-أصبحت الكينزية هي الأساس الفكري لمعظم البحوث والدراسات الحكومية، التي اجريت حول المشكلات الاقتصادية و سبل معالجتها و التنبؤ بها.

-إن قوة الاقتصاد الذي حققته النظرية الكينزية، سواء على صعيد الفكر النظري أو على صعيد الواقع العلمي، كان يستندها الازدهار الاقتصادي الذي حققته مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، و لهذا فقد أصر أنصار كينز بأن القوى التي تقف خلف هذا النمو المرتفع والمستقر في الاقتصاديات الرأسمالية يعكس نجاح وفاعلية السياسة النقدية والمالية الكينزية التي طبقتها تلك البلدان خلال الفترة المذكورة.

-إن كينز في نظريته أعطى شيئا لكل فرد، فالمجتمع كله ينتفع من التشغيل الكامل، ويمكن إهمال الأفراد الذين يمكن أن يتضرروا، فالزيادة في الطلب الكلي قوت مركز نقابات العمال وجعلتها تدفع باتجاه رفع مستويات الأجور وتحسين شروط العمل، كما أن المزارعين قد فضلوا السياسات النقدية التوسعية (من خلال انخفاض أسعار الفائدة) وبدأوا يعتمدون على برامج الإنفاق الحكومي على الزراعة، أما المستهلكون بشكل عام فقد كانوا يفضلون، خلال الستينات والسبعينات، التخفيضات في الضرائب التي يتم تبريرها على أساس أنها ضرورية لتحفيز الطلب والنمو الاقتصادي، وحتى في الثمانينات فإن مبرر التخفيض في الضرائب استند على توجه توسيع العرض، ولكن تلك التخفيضات كانت متسقة مع المبادئ الكينزية.

- وجه كينز النظرية الاقتصادية نحو رسم السياسات، فالحروب و الكساد الاقتصادي والتعقيدات في الحياة الحديثة قوضت الحرية الاقتصادية وبدا أن شيئا ما ينبغي فعله، فقد قدم

كينز تفسيرا للتقلبات وكذلك برنامجا لتخفيف أثرها، وإن نظرة كينز بأن هناك بديلا عن تخفيض الأجور فإن الناس يتوقعون بأنها سوى تنخفض أكثر، الأمر الذي يدفع الأعمال إلى تأجيل الإنفاق الاستثماري مما يجعل الكساد أسوأ. وغذا دفع كل ذلك إلى تخفيض الأسعار فإن الأمور تصبح أكثر سوءا بالنسبة لرجال الأعمال، لأنها تنقل الثروة من المنظمين إلى أصحاب الريع (المقرضين)، و بالإضافة إلى ذلك فإن هامش الربح ينخفض مما يقلل من حجم الاستثمار، ولهذا قال كينز أن هناك طرقا أفضل لتحقيق التشغيل الكامل.

وعليه فإننا نجد بأن الكثير من الأفكار التي جاء بها كينز واتباعه قد أصبحت أفكارا في الاقتصاد الكلي المعاصر، و في الحقيقة فإن الاقتصاد المعاصر يمكن ان يقال عنه انه مزيج من الاقتصاد الجزئي النيوكلاسيكي و الاقتصاد الكلي الكينزي، و لا تزال الكينزية طريقة للتحليل و نظام للأفكار تسيطر على الاقتصاد الكلي.

الفصل التاسع: الاتجاهات المعاصرة والراهنة للفكر الاقتصادي

تفيد الإسهامات السابقة أن الفكر الاقتصادي يتطور باستمرار، وأن علم الاقتصاد لم يتجمد عند كينز أو النيوكلاسيك أو غيرهم، بل هناك إسهامات أساسية أضيفت إلى الفكر الاقتصادي بعد ظهور مؤلف كينز من "النظرية العامة"، وتتجلى أهم الاتجاهات التي ظهرت بشكل عام "المدرسة النقدية" و"فريدمان" و أتباعه و أنصار "المدرسة المؤسسية"، فضلا عن أصحاب "المدرسة الليبرالية الحديثة".

ا-المدرسة النقدية:

من دواعي السخرية أن كينز الذي هاجم التقليديين لأنهم نظروا إلى النقود باعتبارها مجرد ستار بحجب العلاقات الاقتصادية الحقيقية، والذين نسبوا إلى كينز إهماله دور النقود في التأثير في السياسة الاقتصادية، وترى هذه المدرسة أنه قد أصبح من الواجب عليهم اعادة الدور الحيوي للنقود وبخاصة عرض النقود للتأثير على الحياة الاقتصادية وهكذا أعيد إحياء نظرية كمية النقود هي ثوب جديد.

1- سياسة النقديين:

لقد سيطرت أفكار المدرسة النقدية و انتشرت في أواخر الستينات و خلال السبعينات، بعد فشل السياسات و الأفكار الكينزية في تحليل الواقع الاقتصادي خلال الحقبة المذكورة، و في وضع الحلول الناجعة للمشكلات، و قد حاول المدافعون عن أفكار هذه المدرسة اقناع الناس و المسؤولين و كذا المنتجين بأن نظام السوق التنافسي ينتج عنه قدر كبير من الحرية الاقتصادية إذا لم تتدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، و بالتالي يتحقق قدر كبير من الرفاهية، و قد استفادت الشركات من قبول هذه الأفكار، حيث أكدت هذه المدرسة على أن الضرائب يجب أن تستخدم لتوفير العوائد للدولة و ليس لإعادة توزيع الدخل، و لهذا فقد خدمت هذه المدرسة بشكل رئيسي أصحاب الدخول العالية، إلا ان مجموعات الأفراد الذين يعتمدون على الحكومة في الحصول على الإعانات و فرض العمل قد خسروا بسبب سياسات هذه المدرسة، و المدرسة بشكل عام خدمت أهداف الأفكار السياسية المحافظة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم أن المدرسة النقدية تهاجم كلا من العلاقات السياسية في تحليلات الدخل والإنفاق الكينزية وكذلك الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات المطلوبة، إلا أنها تقبل الإطار الأساسي للتحليلات المذكورة بما فيها الدور الذي يلعبه الطلب الكلي في تحديد الإنتاج والتشغيل ومستوى الأسعار في الأمد القصير.

وفي معرض النقد للأفكار المدرسة النقدية يمكن القول بأن النتائج قصيرة الامد لتجربة إدارة ريغن في الولايات المتحدة الامريكية مع الأفكار النقدية لم تكن نصرا لأفكار المدرسة المذكورة، فالتخفيض الكبير في معدل نمو عرض النقد قد دفع الاقتصاد نحو الركود، و رفع معدلات البطالة إلى أعلى مستوى لها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و كالعادة فإن الركود ساعد على تخفيض هذا التضخم بشكل كبير، حيث انخفض المعدل من 13.5% في سنة 1980 إلى 3.8% في سنة 1982، و يشار في هذا الصدد إلى ان العيب الخطير في تجربة إدارة ريغن مع الأفكار النقدية كان فشل أسعار الفائدة الحقيقية، للاستجابة لحالة الركود الاقتصادي إن مثل هذا التطور لم ينسجم مع السيناريو النقدي و لم يكن من الممكن تفسيره من قبل الاقتصاديين النقديين، فقد بدأت أسعار الفائدة الحقيقة بالإزدياد المضطرد لتصل إلى

مستويات لم تصلها طوال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، و عليه فإن المدرسة النقدية قد خسرت الكثير من التأييد لها خلال الثمانينات و التسعينات.

تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية لم تلتزم بأفكار المدرسة النقدية كما التزمت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغن، فالبرنامج الأساسي للإدارة المذكورة كان صريحا في تبنيه للسياسة النقدية الانكماشية كعنصر رئيسي في الإنعاش الاقتصادي، حيث دعى البرنامج إلى تخفيض معدل النمو في عرض النقد والائتمان إلى نصف ما كان عليه في سنة 1980.

2- أبرز مساهمات فريدمان:

كانت بداية التطور الحديث للمدرسة النقدية للاقتصاد مع مجيء فريدمان إلى جامعة شيكاغو 1946، و مع مجيء George stigler إلى الجامعة المذكورة في 1948 أساسا معا لهوية المدرسة المذكورة، لكن فريدمان يعتبر هو المؤسس الرئيسي للمدرسة و للأفكار النقدية التي ارتبطت باسمه، و يعتبر أيضا من أكثر الاقتصاديين المعروفين بآرائهم حول دور النقود في الاقتصاد.

أ-دالة الاستهلاك:

نشر فريدمان في عام 1957 كتابه (نظرية دالة الاستهلاك) و التي أشار فيها بأن دالة الاستهلاك الكينزية مبسطة جدا، و طبقا إلى فريدمان فإن الاستهلاك العائلي يتحدد من خلال الدخل الجاري، حيث يعرف الدخل الدائم بأن معدل الدخل الذي يتوقع الأفراد استيلامه خلال فترة من السنين، و إن الأفراد يحاولون الحفاظ على مستوى معين من المعيشة من سنة لأخرى، إن مضمون نظريته هي أن الميل الحدي للاستهلاك هو في الواقع أصغر مما تقترحه نظرية كينز، و هذا يعني أن مضاعف الاستثمار يكون أصغر مما توقعه كينز، و بذلك فإن عدم الاستقرار في الاقتصاد مبالغ فيه في نظرية فريدمان.

ب-الطلب على النقود:

ينظر فريدمان للطلب على النقود على أنه طلب على الأرصدة النقدية فالأفراد يطلبون الأرصدة النقدية لأنها تعطيهم منفعة، ويؤكد فريدمان بأن الطلب على النقود يتحدد بثلاثة عوامل: إجمالي الثروة، ثروة الفرد تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وتفضيلات الأفراد.

* **اجمالي الثروة:** إن الطلب على النقود يتغير طرديا مع تغير اجمالي ثروة الفرد (أي زيادة الدخل الدائم)

* **تكلفة الاحتفاظ بالنقود:** يتغير الطلب على النقود عكسيا مع تغير تكلفة الاحتفاظ بالنقود، فكلما تزداد تكلفة الاحتفاظ بالنقود كلما ينخفض الطلب على النقود وتتغير تكلفة الاحتفاظ بالنقود السائلة مع تغير سعر الفائدة، و معدل التضخم المتوقع، و مع تغير مستوى الأسعار، إن أحد التكاليف الناجمة عن الاحتفاظ بالنقود هو سعر الفائدة المضحى به، من جراء عدم الاحتفاظ بشكل آخر من أشكال الثورة. ففي حالة ازدياد عوائد الأسهم والسندات فإن تكلفة الفرصة للاحتفاظ بالنقود ترتفع، و بذلك يقل الطلب على النقود، و بشكل عام فإن كمية الطلب على النقود ليست حساسة للتغيرات في سعر الفائدة.

ومن عناصر التكاليف الأخرى للاحتفاظ بالنقود هو معدل التضخم المتوقع، و يمثل هذا تكلفة الفرصة لعوائد رأس المال المضحى بها بسبب ارتفاع قيمتها، فكلما ترتفع معدلات التضخم المتوقعة كلما ترتفع احتمالات العوائد الرأسمالية، و هذا يزيد تكلفة الاحتفاظ بالنقود، لهذا فإن طلب الأفراد على الأرصدة النقدية ينخفض عندما يتوقعون ارتفاع معدلات التضخم.

والتكلفة الأخيرة: للاحتفاظ بالنقود ترتبط بمستوى الأسعار (بمعزل عن تأثير معدل التضخم المتوقع) فكلما يرتفع مستوى الأسعار كلما تنخفض تكلفة الاحتفاظ بالنقود (لأن كل وحدة نقد يحتفظ بها سوف تشتري كمية أقل من السلع)، فالارتفاع على مستوى الأسعار يؤدي إلى زيادة نسبية في كمية الطلب على النقود.

- **التفضيلات:** يؤكد فريدمان بأن هذه التفضيلات تبقى ثابتة نسبيا عبر فترة الزمن.

3-نظرية كمية النقود الحديثة:

طبقا إلى فريدمان فإن الطلب على النقود مستقر نسبيا في الأمد القصير، اما الأمد الطويل فإن الزيادة في عرض النقد سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي يزداد الطلب على النقود لأن المجتمع يرغب في الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود لشراء السلع التي ارتفعت أسعارها، وفي النهاية يتحقق التوازن بين الكميات المطلوبة و الكميات المعروضة من النقود، و لكن عند مستويات أعلى من الأسعار.

إن النظرية الحديثة لكمية النقود، طبقا إلى فريدمان لا تفرض ثبات سرعة تداول النقود كما فعلت النظرية القديمة، بل تفترض بأن الطلب على النقود مستقر بشكل كبير، والتضخم النقدي، كما يؤكد فريدمان بأن مثل هذا الاستنتاج تؤكده شواهد تجريبية.

4-منحنى فيليبس طويل الأمد:

يقول فريدمان بأن هناك تفريقا بين المعدل الطبيعي والمعدل الفعلي للبطالة، فالمعدل الطبيعي للبطالة هو المعدل الذي يتساوى عنده المعدل الفعلي للتضخم والمعدل المتوقع للتضخم، وفي الأمد الطويل يرى فريدمان بأن منحنى فليبس يصبح عموديا مبينا بأنه عند عدد من معدلات التضخم تكون هذه المعدلات متوافقة مع المعدل الطبيعي للبطالة.

5-الليبرالية الاقتصادية:

يعتبر فريدمان نفسه ليبيراليا وهو المفهوم الذي يرتبط بالاقتصاديين الكلاسيك الذين أكدوا على أهمية الحرية الاقتصادية ويؤكد فريدمان بأن نظام السوق الحر يحمي ليس فقط الحرية الاقتصادية ولكن أيضا الحرية السياسية.

II- المدرسة المؤسسية :

إن المدرسة المؤسسية تجد بذورها في ألمانيا مع المدرسة التاريخية الألمانية، ثم مع الفكر الاجتماعي لماكس فيبر، و قد ازدهرت هذه المدرسة بوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية القرن التاسع عشر، و إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ظلت في أمور النظرية الاقتصادية تابعة للفكر الإنجليزي و الأوربي بشكل عام حتى نهاية الحرب العالمية الثانية،

فإن المساهمة الأمريكية الأصلية قبل ذلك افترضت على هذا الاقتصاد المؤسسي و خاصة مع فبلن.

و يمكن القول بأن المدرسة المؤسسية قد مرت بمرحلتين متميزتين. في المرحلة الأولى: كانت المدرسة المؤسسية تمثل نقد و معارضة للفكر الاقتصادي السائد، فمحور الاهتمام ليس السوق و الأسعار و إنما هو المؤسسات و أشكال تطورها. أما المرحلة الثانية، فقد تميزت بأن المدرسة المؤسسية بدأت تستخدم أدوات التحليل الاقتصادي لدراسة مختلف المؤسسات الاجتماعية، فالمدرسة المؤسسية الحديثة لا تستبعد الادوات الأساسية للتحليل الاقتصادي و في مقدمتها المقارنة بين العائد و التكلفة، و اختيار السلوك الرشيد و تعظيم العائد أو تخفيض التكلفة و الأعباء.

و مع سيولة فكرة الاقتصاد المؤسسي، فإننا لا نستطيع أن نسرد كل او حتى أهم الأسماء، و لذلك سوف نبدأ باستعراض مفكرين أحدهما فيلن و هو يمثل المرحلة الأولى للمؤسسة الرادكالية و المعارضة للتيار الرئيسي للفكر الاقتصادي السائد، و الثاني هو جالبرث و هو يعبر عن فكر أكثر حداثة يجمع بين قبول العديد من الأفكار الاقتصادية السائدة.

1- فبلن Thorstein veblen (1857-1928):

كان اول و أشهر أعماله هو كتاب عن "نظرية الطبقة المرفهة" 1899، و قد وضع إلى جانب الكتاب عنوانا جانبيا "دراسة اقتصادية للمؤسسات"، و قد هاجم فبلن في هذا الكتاب النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، فليس صحيحا أن الفرد مستهلك رشيد يستلهم رغباته و اولوياته في استقلال الآخرين، بل الصحيح ان الفرد كائن اجتماعي يتأثر بمن حوله، و يحاول تقليدهم و منثم فإن استهلاكه يتوقف على استهلاك الآخرين، فالذوق ليس آمرا فرديا بقدر ما هو تأثير جماعي ينقاد إليه الفرد في ضوء الضغوط الاجتماعية و الرغبة في مسايرة و التقليد. و قد استخدم هذه الفكرة الاقتصادي الامريكي المعاصر دونزرنبرن 1949 فيما أسماه "أثر التقليد".

كذلك اوضح فبلن أنه ليس صحيحا أن الطلب على السلعة يتغير دائما بشكل عكس مع الأسعار، فقد تزيد الأسعار و مع ذلك يقبل الأفراد على استهلاك هذه السلعة لأن المقصود هو التفاخر.

و من هنا فقد وجه فبلن النظر إلى ظاهرة "الاستهلاك التفاخري" و التي أصبحت أحد الاصطلاحات المستقرة في الاقتصاد السياسي، و كان رأي فبلن أن الطبقة الغنية المرفهة تسعى إلى المظاهر بأكثر مما تعمل على إنماء ثروتها و من هنا جاء كتابه، و هو توصيف لاذع لأحوال هذه الطبقة "الأثرياء بالوراثة"، و إذ كان فبلن لا يرى في الطبقة الغنية المرفهة أي بارقة أمل، فإنه كان يعتقد أن المهندسين–على العكس– هم أمل المستقبل، فهؤلاء يجدون ذواتهم في اختراع الأشياء و صناعتها و بالتالي يسعون إلى الإضافة إلى الثورة العامة، بعكس الأغنياء الذين يسعون إلى الثراء و لو على حساب الإنتاج و الوفرة باصطناع الاحتكار مثلا، و لذلك فإنه يرسم في كتابه "المهندسون و نظام الائتمان" صورة مستقبل زاهر يتقدم المهندسون و الفنيون فيه الصفوف.

–وقد ترأس فبلن مدرسة نقدية لم تقبل النظرية الاقتصادية كما انتهت على يد النيوكلاسيك، بل إنها ركزت النظر على الظروف الاجتماعية والمؤسسية للسلوك الاقتصادي، و من أهم مفكري هذه المدرسة ميتشل Wesley Mitchell الذي يعتبر مؤسس المدرسة المؤسسية في الولايات المتحدة، كذلك فإن من أتباعه ثلة من علماء الاجتماع مثل رايت ميلز و يعتبر جلبرث هو التجسيد الحديث لفبلن القرن العشرين.

2– جالبرث: (1908)

جالبرتث كاتب غزير الكتابة والأفكار، من أوائل مؤلفاته "الرأسمالية الأمريكية" (1956)، وناقش فيه فكرة القوة المناهضة وهي دراسة في اقتصاديات القوة و السيطرة و التي كانت دائما أحد اهتمامات الاقتصاديين من المدرسة المؤسسية.

و كانت وجهت نظر جالبرث في هذا الصدد أن تجربة الولايات المتحدة الامريكية تشير إلى أنه حيث تؤدي قوى السوق إلى ظهور نوع من التركيز و الاحتكار، فإن ذلك يخلق بالمقابل قوى معارضة و مناهضة، فنقابات العمال اكثر قوة و تنظيما حيث تتركز الصناعة،

و على العكس، فحيث تكون الصناعة موزعة ومبعثرة بين العديد من المشروعات، فإن النقابات العمالية تكون ضعيفة او غير موجودة، وهكذا يتحقق التوازن في القوى نتيجة التقابل بين القوى المتعارضة بما يسمح بتحقق قدر اكبر من العدالة، كذلك رأى جالبرث أنه و إن كان الاحتكار يعني نظريا التراخي و عدم الكفاءة لضعف المنافسة، فإن التجربة تفيد أن كثيرا من الصناعات التي تعرف تركزا فإنها أيضا الأكثر قدرة على التطور التكنولوجي، و يرجع ذلك في نظر جلبرت إلى أن التقدم التكنولوجي يتطلب بطبيعته وحدات كبيرة تستطيع أن تنفق على الأبحاث و التجارب، و من هنا كان للتركز ميزة هي تحقيق التقدم التكنولوجي، و هنا أيضا نجد أن جالبرث يشير إلى احد الأفكار الأساسية في فكر المدرسة المؤسسية و فكرة التقدم التكنولوجي.

على ان الكتاب الذي اهتم فيه جالبرث بقضية التقدم التكنولوجي هو "الدولة الصناعية الجديدة" 1967، ناقش فيه جلبرت خصائص المجتمع التكنولوجي الحديث، و أفرد مكانا هاما لطبقة المديرين والفنيين، و هو يرى أن النظام الرأسمالي قد تطور مع التطور التكنولوجي مما أدى إلى ظهور المجتمع الصناعي الجديد، و في هذا المجتمع يتراجع دور الرأسمالي ليحل محله دور الفنيين و المديرين ، فهؤلاء هم الذين يسيطرون –نتيجة لمعرفتهم الفنية– على معظم القرارات في هذا المجتمع الصناعي، فالسلطة الحقيقة تنتقل في المجتمع الصناعي من طبقة الرأسماليين إلى الطبقة الفنيين و المديرين، و هذه هي فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، و كان قد أبرزها من قبل عدد من رجال القانون و الاقتصاد في امريكا و خاصة بيرل ومينز في كتابهما "الشركات الحديثة و الملكية الخاصة" 1932، كما تناول نفس الفكرة من منطق ماركس–المفكر الماركسي الأمريكي جيمس برنهام في كتابه "ثورة المديرين" 1941، و يرى جالبرث أن بواعث المديرين و الفنيين تختلف عن بواعث الرأسماليين، فإا كان هؤلاء يهتمون فقط بالربح المادي، فإن المديرين و الفنيين أكثر حساسية لفكرة نمو المشروع و توسعه، لذلك فإن همهم الاكبر هو استمرار المشروع و توسعه بأكثر مما هو البحث عن أقصى أرباح ممكنة.

كذلك يعتبر كتاب جالبرث "مجتمع الوفرة" 1958 من اهم اسهاماته و اكثرها شهرة، و فيها يستعيد جالبرت ما سبق أن قام به فيلن من نقد لفكرة المستهلك الرشيد، فالمستهلك يخضع لمؤثرات الدعاية والإعلان، و ليس صحيحا انه في ظل اقتصاد السوق "المستهلك هو السيد"

فالحقيقة أن المنتج هو الذي يحدد أذواق المستهلك و رغباته، و قد ميز جالبرت بين الحاجات و بين الرغبات، و بين ان هذه الاجهزة هي من صنع المجتمع الذي نعيش فيه، كذلك أشار جالبرث إلى ان المجتمعات بعد أن تجاوز مرحلة الندرة و تدخل إلى مرحلة الوفرة، فإنها تكون أقل حساسية لمسائل الفقد و التبديد و من هنا التوسع في الانشطة التي تبدو للوهلة الاولى غير مقنعة و خاصة الدعاية و الإعلان–و لكنها في الحقيقة مظهر من مظاهر مجتمعات الوفرة.

يبدو أن جالبرث قد تأثر بتجربته في مشروع (مارشال) وما ارتبط به من تدخل حكومي و تخطيط للأسعار و الإنتاج على أوربا في فترة ما بعد الحرب–فإنه أقل ثقة في قوى السوق، ويرى ان الرقابة على الأسعار أمر لا غنى عنه في كثير من الأحيان لضبط التضخم و منع ارتفاع الأسعار، و نجد شرحا لهذه الأفكار في كتابه "نظرية الرقابة على الأسعار".

3–المؤسسية الحديثة:

لا تمثل المؤسسية الحديثة قطيعة مع التيار الاقتصادي الرئيسي بقدر ما تمثل استكمالا له، فالتحليل الاقتصادي ليس خاطئا بقدر ما هو قاصر، ودور المؤسسة الحديثة هو مبدأ أدوات التحليل الاقتصادي إلى هذه الجوانب المهملة من اهتمامات النظرية الاقتصادية، وهي الجوانب المؤسسية.

ففي قضايا التنمية و الإصلاح الاقتصادي نجد أن الاهتمام لم يعد يقتصر على السياسة الاقتصادية الكلية، بل تخطتها إلى قضايا أساليب الحكم والإدارة، فلم يعد الأمر مجرد اهتمام بالكميات الكلية مثل الادخار، وتوازن ميزان المدفوعات، والنمو المتوازن للقطاعات الانتاجية مثل الزراعة و الصناعة والبنية الأساسية، بل جاوز الامر ذلك إلى طبيعة المؤسسات القائمة على اتخاذ القرار، وحقوق الملكية و التزامات المتعاقدين، وإذا كانت الصيحة للإصلاح الاقتصادي مع الفكر النيوكلاسيكي هي "ضرورة إصلاح نظام الأسعار، فإنها تصبح مع المؤسسية الحديثة "البحث عن المؤسسات المناسبة" و من هنا الدعوة إلى ما يسمى بالتخصصية، بل و إلى الإصلاح السياسي و الدستوري.

على ان المؤسسية الحديثة لا تكتفي بإبراز أهمية المؤسسات بل تؤكد أيضا على أن هذه المؤسسات يمكن أن تخضع للدراسة والتحليل سواء في عملها أو في تطورها، وارتبط بهذه النظرة المؤسسية أن أصبح تقييم المؤسسات القائمة يتم في إطار مؤسسي وليس نظريا مجردا، فقد جرت العادة مثلا عند تقييم عمل السوق مقارنة الأداء الفعلي للأسواق بالمقابلة مع النموذج النظري لأسواق المنافسة الكاملة كما تدرسه كتب المبادئ، وتصبح النتيجة الطبيعية لهذه المقارنة هي تقرير فشل واختلال الأسواق.

أما المدرسة المؤسسية فإنها عند تقييم الأسواق القائمة، فإنها لا تجري المقارنة مع نموذج نظري، وإنما مع الترتيبات المؤسسية البديلة، سواء كان ذلك عن طريق قيام الحكومة بهذا الدور محل الإفراد أو غير ذلك من الترتيبات البديلة، ولذلك فإن نتائج هذا التحليل كثيرا ما تنتهي إلى إبراز فشل أو قصور التدخل الحكومي بدلا من الاقتصار على تقرير فشل الأسواق، ويصبح الأمر الجدير بالاهتمام هو المقارنة بين أعباء وتكاليف كل منهما، وبعبارة أخرى أيهما أكثر خطورة:

اختلالات وانحرافات السوق، أم اختلالات وانحرافات التدخل الحكومي، وأيهما أيسر في العلاج؟

–من التطورات التي أدخلتها المدرسة المؤسسية للانتقال من مجال الأسعار و الإنتاج إلى ميدان التصرفات، مما أدى إلى ظهور ما عرف باقتصاديات التصرفات، و هو يتناول الظروف التي تتم فيها هذه التصرفات و ما يرتبط بها من تكاليف و أعباء، هذا ما يتطلب العناية بالظروف التي تحكم هذه التصرفات من ادوات مستخدمة (حوافز أو رقابة) و معايير للأداء، و معلومات متاحة و القوانين التي تحكمها و بخاصة النظام القانوني للعقود، و بالنسبة للنظام القانوني فلا يكفي الاهتمام بالقواعد القانونية القائمة، بل يجب النظر أيضا إلى مدى تطبيقها و احترامها.

وتثير الأوضاع المؤسسية قضية المصداقية فالتصرفات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على الثقة في احترام التعهدات و في المقدرة على الحصول على الحقوق، و يظهر ذلك بوجه خاص في قضايا الاستثمار، و من هنا تظهر اهمية سلامة الإطار القانوني و الدستوري،

باعتباره أساسا للنجاح الاقتصادي و حيث يتوقف على عدد من العناصر الأساسية، في مقدمتها المسؤولية و الاستقرار و القدرة على التنبؤ و التوقع و هي أمور تتحقق عادة في إطار النظم الديمقراطية الدستورية.

III-الليبرالية الجديدة:

لقد ظلت الأفكار الليبيرالية الجديدة أمينة على تراثها في احترام التقاليد الفردية في ضرورة احترام الحقوق الأساسية للأفراد ووضع القواعد والضوابط على مختلف أشكال السلطة، فإنها تؤمن بأن للدولة دورا أساسيا لا يجوز التغاضي عنه، فهي ليست داعية-كما يشاع- لعدم تدخل الدولة او لشعار "دع الأمور تجري في أعنتها".

فالخلاف بين الفكر الليبيرالي و النظم غير الليبيرالية، بالإضافة إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان و وضع الضوابط الدستورية على السلطات ، فيصرف إلى شكل تدخل الدولة و ليس مضمونة، فعلى الدولة مسؤولية تحقيق الاستقرار الاقتصادي و توفير شروط و ضمانات التقدم، و توفير العدالة الاجتماعية، و لكن الدولة تتدخل في كل ذلك عن طريق السياسات و ليس عن طريق الأوامر، و بوجه خاص فإن الدولة لا تقوم بالإنتاج بنفسها إلا في ظروف استثنائية-و لكنها تؤثر في ظروف الانتاج عن طريق السياسات المالية و النقدية، فالدولة الليبرالية هي دولة القانون و ليست دولة الأوامر.

يظل فريديريك فون هايك أهم الأسماء في الدعوة إلى الليبرالية في وقت بدا فيه ان الفردية و الفكر الليبرالي قد انزويا إلى غير رجعة، و إليه ترجع معظم الروافد المختلفة التي تصب في المجرى العام للفكر الليبرالي، فالنقديون الجدد و كذا المدرسة المؤسسية الجديدة و غيرهم يرون في هايك الأب الروحي.

1-هايك (1899-192):

ولد هايك في غينيا في مايو عام 1899، وبعد أن عمل في الحكومة النمساوية ثم في ميدان الأبحاث (مديرا لمركز أبحاث الدورات الاقتصادية) والتدريس في الجامعة (فيينا) انتقل إلى جامعة لندن منذ عام 1931 أستاذا للاقتصاد وحصل على الجنسية البريطانية، ثم انتقل للعمل بعد ذلك في جامعات شيكاغو (الولايات المتحدة) و ألبرت لودفيج (فرابيج-ألمانيا) و قد

حصل هايك على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974، لأعماله في ميدان النقود و الأسعار و الدورات الاقتصادية.

وأهم أعمال هايك في المجال الاقتصادي "النظرية النقدية و الدورات الاقتصادية" 1933، "الأسعار و الإنتاج" 1931، "الأرباح، الفائدة، الاستثمار" 1939، "النظرية المجردة لرأس المال" 1940، على أنه انصرف بعد الحرب العالمية الثانية عن معالجة القضايا الاقتصادية الفنية، خصوصا بعد إصدار "الطريق إلى العبودية"، و اتجه لمناقشة قضايا فلسفية عن أسس المجتمعات الحرة و بخاصة فيما يتعلق بعلاقة الفرد و الدولة، ودور القانون ويرجع هذا الاعتزال الإرادي عن الدراسات الاقتصادية الفنية إلى ما لاحظه هايك من غلبة أفكار الاقتصادي الانجليزي كينز على الأوساط الاقتصادية الأكاديمية و المؤسسات الحكومية، وكان هايك يأخذ على كينز تأييده للتوسع في تدخل الدولة و ثقته المفرطة في قدرتها على إدارة الأمور النقدية والاقتصادية، الأمر الذي أدى –في نظر هايك– إلى تزايد الاختلالات النقدية والاقتصادية من تضخم وبطالة. وإزاء هذه السيطرة للأفكار الكينزية فقد انتقل هايك ليشغل منصب أستاذ القانون العام في جامعة لندن، وأخرج عددا من أهم الأعمال في ميدان فلسفة القانون والدولة ومن أهم هذه الاعمال "دستور الحرية"، 1960، "القانون، التشريع، الحرية" في ثلاثة أجزاء 73–1979. وأخيرا في حواره مع الاشتراكيين أصدر كتابه عن "الغرور القاتل، أخطاء الاشتراكية"، 1988، وهو آخر أعماله، وأول جزء في سلسلة "الأعمال الكاملة" لهايك و التي تقوم على نشرها جامعة شيكاغو بأمريكا.

ليس من السهل تلخيص كتاب أفكار هايك، و التي أقدم أغلبها بشكل مبسط في كتابه "الطريق إلى العبودية"، ومع ذلك فقد يكون من المفيد إعطاء بعض الملامح السريعة عن بعض جوانب هذا الكتاب الهام لمعرفة بعض ما يدور على الساحة الفكرية من مساجلات لواحد من أهم التيارات الفكرية المعاصرة، و قد ازدادت أهمية هذه الأفكار مع التطورات الأخيرة في دول المعسكر الاشتراكي و انهيار النظم الشيوعية، و قد أدى صدور ذلك الكتاب إلى ردود فعل متعدد و خاصة في الأوساط اليسارية التي رأت فيه ردة رجعية غير مقبولة، فأصدر هرمان فينز من ذلك الوقت كتابه "الطريق إلى الرجعية" 1945، يتضمن هجوما لاذعا و تسفيها لآرائه، كما صدرت كتب أخرى نقدية و إن كانت بعبارات أكثر أنصافا مثل "الحرية

مع التخطيط" 1946، ليري لبراوتن و مع ذلك فقد ظل "الطريق إلى العبودية" أحد أهم الكتب الأوسع انتشارا في نقد أسس النظم الشمولية و الدعوة إلى اقتصاد السوق و دولة القانون.

يعتبر هايك من أوائل المفكرين المعاصرين الذين ناقشوا قضية النظم الشمولية، و كان هناك تقليد في السابق يميز بين الفاشية و النازية من ناحية و الماركسية من ناحية أخرى، فالأولى مذاهب يمينية متطرفة في حين أن الثانية يسارية و من هنا جاء العداء بينهما.

إن المقارنة و المقابلة هي بين النظم الليبرالية من ناحية و النظم الشمولية من ناحية أخرى و سواء صنفت هذه الأخيرة بين اليمين أو اليسار، و قد استقر هذا المفهوم بعد ذلك في الفكر السياسي لدى العديد من المفكرين من أمثال ريمون آرون المفكر الفرنسي و الذي واجه مسارا مشابها لهايك.

و يبدأ هايك في التعريف بالنظم الشمولية بأنها تستند جميعا و بلا استثناء إلى نوع من البحث عن اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة.

و مع الرغبة في تصميم و خلق المجتمع الجديد فإن النظم الشمولية تسعى جميعا لإدارة المجتمع بشكل كامل، و هو ما يطلق عليه عادة التخطيط الشامل و المركزي، و يلاحظ أن اصطلاح التخطيط كثيرا ما يكون مضللا، فلا شك أن أهم ما يميز الإنسان هو القدرة على التخطيط- والإعداد للمستقبل- و هنا تظهر أهمية الحساب الاقتصادي كضرورة في المجتمعات الحديثة، فالجميع مطالب بالتخطيط و الإعداد و التدبير، بل إن نظم السوق نفسها تحتاج إلى تدخل من الدولة بناء على تخطيط للحاجات الأساسية التي تعجز السوق عن توفيرها، و بذلك يصبح التخطيط و تدخل الدولة هما الآخران مكملين للسوق و ليس بديلا عنهما، و لكن مفهوم التخطيط المركزي يمكن أن يجاوز ذلك المعنى، حينما لا تقتصر الدولة على وضع الإطار المناسب للجميع للقيام بالحساب الاقتصادي، بل إنها تحل محلهم في إدارة المجتمع و تشكيل الحياة الاجتماعية بشكل كامل، فالتخطيط هنا يستبعد السوق و يحل محلها، و بالتالي تكون بصدد ما يمكن أن تطلق عليه اقتصاديات الأوامر.

2-يوكنان ونظرية الاختبار العام:

ظل الفضل قائما بين الاقتصاد والسياسة سواء من حيث موضوعها أو من حيث منهج الدراسة وأدوات التحليل، فالاقتصاد يهتم بعلاقات التبادل بين الأفراد، في حين تهتم السياسة بقرارات السلطة، وفي حين يغلب على الأولى اعتبارات المصلحة الخاصة و المنافع الشخصية، فالأصل ان السلطة تستقدم من أجل المصلحة العامة و النفع العام، و قد جاءت مدرسة الاختبار العام بفكرة معاملة السياسة كنوع من النشاط التجاري الاقتصادي.

وقد كان جيمس يوكنان من أكثر الاقتصاديين المحدثين الذين درسوا سلوك رجال السياسة والإدارة من منطلق بحث بواعث القائمين عليها باعتبارهم أفرادا لا يختلفون عن غيرهم في سعيهم وراء تحقيق مصالحهم الخاصة.

ولد يوكنان في تنسي في الولايات المتحدة عام 1919، وفي كتابه عن "حسابات الموافقة" مع توروك عام 1962 ثم كتاباته التالية، أكد يوكنان أن رجال السياسة و المسؤولين في الإدارة أفراد منطقيون مع أنفسهم و أنهم كغيرهم تحركهم المصلحة الذاتية، فهم أشبه بالمنظم أو المنتج الذي يسعى من خلال نشاطه الإنتاجي غلى تحقيق أقصر ربح، وهم بذلك نوع من المنظم السياسي الذي يدير مشروعا، يسعى فيه لتحقيق أقصى مصلحة، وهي تمثل هنا في السلطة أو الجاه أو النفوذ بل و أحيانا الكسب المادي.

وإذا كان لكل فعل أو سياسة عوائد و تكاليف، فإن أهم ما يميز البيروقراطية و رجال السياسة هو قدرتهم على التحلل من تحمل أعباء و تكاليف قراراتهم لكي تتحملها بدلا عنهم الخزانة العامة، وبالتالي المواطن العادي و لذلك فإن سلوك البيروقراطية يتميز عادة بالإسراف والتبذير و يظهر ذلك عادة في عجز الموازنات العامة، و ليس ذلك سلوكا غير رشيد، بل إنه يتفق تماما مع المنطق.

وهكذا فإن قرارات البيروقراطية تكون عادة قليلة الحساسية للأعباء و التكاليف المالية لقراراتها، و من ثم الاتجاه إلى الإسراف في التبذير، فما أسهل أن تفرض ضرائب جديدة لتمويل نفقات مشكوك في نفعها العام و لكنها تعود بالنفع المباشر على الأجهزة الإدارية والعاملين فيها بزيادة نفوذهم أو مزاياهم.

وهكذا فكثيرا ما تصدر قرارات عامة تزيد تكاليف أعباءها على النفع المترتب عليها، وفي مثل هذه الأحوال فغالبا ما يكون هذا النفع مركزا على عدد محدود من الأفراد والجماعات في حين تكون الأعباء والتكاليف شائعة بين عدد هائل من الأفراد والجماعات كما هو الحال بين دافعي الضرائب وبذلك ترى أن نظرية الاختيار العام، وقد أرست الأساس المنطقي لعدم كفاءة وسلامة القرارات العامة في كثير من الأحوال، فإنها تكون قد ساهمت بذلك في دعم الاتجاهات الليبرالية الجديدة وضرورة وضع الحدود والقيود على نشاط الدولة.

ملحق توضيحي

الاتجاهات النظرية للفكر الاقتصادي من القرن 15 إلى نهاية القرن20

القرن 15م	القرن 18م	القرن 19م		القرن 20	
		بداية	نهاية	بداية	نهاية
المدرسة المركانتيلية مراكمة الثروة المعدنية االتجارة والمعادن النفيسة أساس قوة الأمم		**الاتجاه الكلاسيكي** نقد الميركانتيلية الدفاع عن الليبرالية والحرية الاقتصادية والسياسية أسبقية السوق الحد من تدخل الدولة	**النظرية الماركسية** نظرية نقدية للرأسمالية التحليل الاقتصادي المادي التاريخي نظرية للصراع الطبقي التناقض بين رأس المال وقوة العمل التناقض بين البورجوازية والبروليتاريا	**المدرسة الكينزية** تدعيم تدخل الدولة في الاقتصاد خلق مناصب شغل تشجيع الاستهلاك العام	
	التيار الفيزوقراطي الأرض والزراعة أساس الثروة النظام الاجتماعي الطبيعي			**الاقتصاد الجديد الكلاسيكي** أسياسات ألإقلاع الاقتصادي خلق شروط إنتاج الثروة تشجيع الشركات الرأسمالية المعولمة	**المدرسة النيوكلاسيكية** تدعيم الرأسمالية والليبرالية دعم استقرار الأسعار

- **أهم التيارات الفكرية حول النمو الاقتصادي:**

Les courants de pensée sur la croissance économique

Courants	Thèse principale	Principaux auteurs
Structuraliste	Le progrès technique n'engendre de croissance qu'au travers de paris effectués par des innovateurs. Mais lorsque l'intensité du progrès technique faiblit, la croissance s'étiole, ce qui explique les cycles longs d'expansion puis de ralentissement de la croissance.	J. Schumpeter, N. Kondratieff, A. Chandler
Marxiste	L'essor des forces productives est inscrit dans l'intelligence humaine, mais contrecarré par le souci des capitalistes de se tailler une part du gâteau.	P. Baran, E. Mandel
Keynésien	La croissance résulte de l'investissement, mais il n'y a qu'un investissement qui assure l'équilibre de plein-emploi, si bien que la croissance est toujours sur le fil du rasoir. Les post-keynésiens ont développé une analyse de la croissance qui s'appuie sur la répartition des revenus et annonce l'école de la régulation.	R. Harrod, E. Domar, N. Kaldor
Néoclassique	La croissance résulte de l'investissement, mais l'existence de rendements décroissants dans l'efficacité du capital aboutit inéluctablement à un état stationnaire, que seul le progrès technique contrecarre.	R. Solow, F. Ramsey
Néokeynésien	S'intéresse à la façon dont une économie est capable de passer d'un système technique à un autre, ce qui permet de gagner en efficacité et d'alimenter la croissance grâce au progrès technique.	J. Hicks
Croissance endogène	Le progrès technique, et donc la croissance, résultent des gains que les innovateurs peuvent espérer et de la capacité de l'Etat à stimuler et à diffuser la recherche fondamentale pour créer un réservoir d'idées.	P. Romer, P. Aghion
Ecole de la régulation	La croissance résulte des gains de productivité, donc du « régime d'accumulation ». Mais la stabilité et la régularité de la croissance dépendent de la façon dont les revenus issus des gains de productivité sont répartis dans l'ensemble de la société.	B. Billaudot, R. Boyer, P. Askenazy
Ecologiste	La croissance économique n'est pas soutenable à long terme, car elle détruit des ressources non renouvelables et accumule des déchets. Surtout, elle accentue le fossé entre ceux qui ont accès aux ressources rares et les autres.	D. Meadows N. Georgescu-Roegen, S. Latouche

- **أبرز رواد النظريات الاقتصادية:**

Mercantilistes (XVI?-XVIII?)	Physiocrates
Recherche de la puissance de l'Etat, défense du protectionnisme	François Quesnay (1694-1774) Toute richesse provient de la nature

Adam Smith (1723 – 1790) Karl Marx (1818 – 1883) John Maynard Keynes (1883 – 1946)

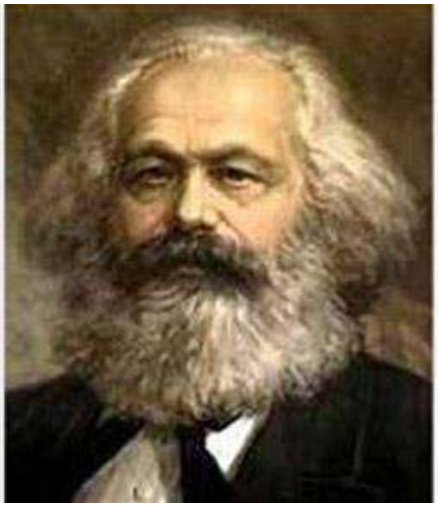
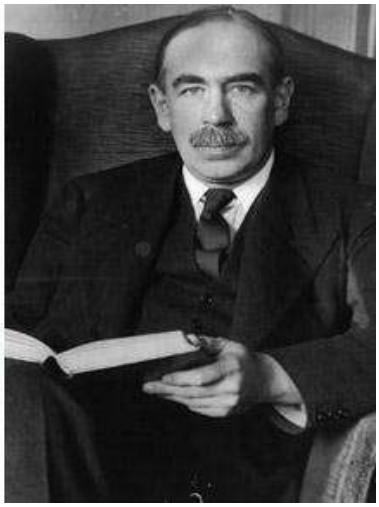

Courant liberal	Courant marxiste	Courant keynesien
Classiques : Défense du libre-échange et du libéralisme économique Adam Smith (1723 – 1790) Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations, 1776. David Ricardo (1772 – 1823) Principe de l'économie politique et de l'impôt, 1817. Jean-Baptiste Say (1767 – 1832) Traité d'économie politique, 1803. Néoclassiques : Analyse microéconomique, le marché est le mode de régulation le plus optimal	Karl Marx (1818 – 1883) Manifeste du parti communiste, 1848. Tome 1 du Capital, en 1964. C'est Engels (1820–1895) co-auteur du Manifeste du parti communiste, qui s'occupera de la publication posthume des autres livres du Capital Economie du développement : Samir Amine (1931-) : Théorie de l'échange inégal Amartya Sen (1933-) : Démocratie et développement sont nécessaires à la croissance et à la liberté Théorie de la régulation : Robert Boyer (1943-) et Michel Aglietta (1938-) : Crise	John Maynard Keynes (1883 – 1946) Traité sur la monnaie, 1930. Théorie général de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie, 1936 Post-Keynésiens : Encadrement nécessaire du capitalisme Nicholas Kaldor (1908 – 1986) : Néo-Kéynésiens : Analysent les dysfonctionnements microéconomiques du marché Robert Solow (1924-) Robert Mundell (1932-)

Léon Walras (1834 – 1910) Alfred Marshall (1842 – 1924) Néolibéraux : Démontrent l'inefficacité des politiques macroéconomiques Friedrich Hayek (1899 – 1992) Milton Friedman (1912 – 2006): Monétariste Gary Becker (1930 -): Le capital humain Robert Barro (1944 -) Robert Lucas (1937 -)	systémiques, marché non régulateur.	Joseph Stiglitz (1943-) Paul Krugman (1953)